جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مستقبل التنمية في ألوية عي وفقوع والقطرانة بمحافظة الكرك - جنوب الكرك

غزلان سالم الكساسبة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات
العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الجغرافيا قسم الجغرافيا

جامعة مؤتة 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة غزلان سالم الكساسبة الموسومة بـــ:

مستقبل التنمية في ألوية عي وفقوع والقطرانة بمحافظة الكرك – جنوب الأردن

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الجغرافيا.**

القسم: الجغرافيا.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. صالح سلامة الكساسبة		2006/12/26	مشرفاً ورئيسا
أ.د. موسى عبودة سمحة		2006/12/26	عضواً
د. نايف محمود الروسان		2006/12/26	عضواً
د. قاسم محمد الدويكات		2006/12/26	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL .03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والدي

إلى إخواني

عنوان محبّة وتقدير

غزلان الكساسبة

الشكر والتقدير

بعد أن منّ الله علي بإتمام هذا العمل وإخراجه على صورته الحالية فلا يسعني إلا أن أتقـــدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور صالح كساسبه, الذي لم يبخل علي يوماً بعلمه ونصحه جزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة المناقشة الأستاذ الدكتور موسى سمحه/الجامعة الأردنية,والأستاذ الدكتور نايف الروسان والدكتور أحمد الخوالدة لتكرمهم بقبول مناقشة هذا العمل.

والـــشكر الجـــزيل أيـــضاً إلـــى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع. إليهم جميعاً شكري وتقديري.

غزلان الكساسبة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الصور

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

مستقبل التنمية في ألوية عي وفقوع والقطرانة بمحافظة الكرك -جنوب الأردن

غزلان الكساسبه

جامعة مؤتة 2006

تهـدف هـذه الدراسـة إلـى التعرف على واقع السكان في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك ومشكلاتهم وبرامج التنمية المقترحة لحلها. ولتحقيق هذه الأهـداف اعـتمدت هذه الدراسة على الدراسة الميدانية وتحليل النتائج بالنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لقياس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة ولمعرفة مشكلات السكان والبرامج المقترحة لحلها, إضافة إلى استخدام تحليل مربع كاي لمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة في مناطق الدراسة المختلفة حول مشكلات السكان وبرامج حلها.

وقـد أظهرت نتائج الدراسة أن الظروف الجغرافية في المنطقة ملاءمة للتنمية الـزراعية والرعوية, وأن مستوى الخدمات والدخل بهذه المنطقة هو أقل من مثيله في الأردن, وزيـادة علـى ذلك توضح الدراسة أن السكان في منطقة الدراسة يعانون من مـشكلات اقتـصادية واجتماعية وأن لديهم برامج لحل هذه المشكلات بهدف تحسين مستوى الدخل والخدمات في المنطقة.

ولهـذا توصـي هـذه الدراسة بضرورة الأخذ بالاعتبار بمواقف السكان حول مـشكلاتهم وبـرامج التنمية المقترحة لحلها عند وضع الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية المنطقة والمناطق المماثلة.

Abstract

The Future of Development in Aiy, Faqou, and AL-Qatrana Administrative Units(liwa) at Al-Karak Governorate-South Jordan

Ghozlan Al-Ksasbeh

Mu´tah University, 2006

This study aims to investigate the local people conditions in Aiy, Fagou and Al-Qatranah administrative units (liwa)at Al-Karak Governorate- Southern Jordan, their socio- economic conditions problems and the programs of development they propose. To achieve these goals field study in the area has been implemented. Results of field work are shown by using descriptive statistics to measure the socio-economic conditions, problems and the programs they propose to solve them. In addition, Chi-square analysis is used to identify whether these are significant statistical differences between the local people attitudes in different administrative units about their problems or programs they suggest for solving them.

Results of analysis show that the geographical conditions in this area are suitable for agricultural and pastoral development, the level of income and service in this area are less than that of Jordan. In additions, this study show that people in the area of study are suffering from same social and economic problems. Moreover, local people have programs for solving these problems and improve the level of income and services in the area.

In sum, this study recommends that local people attitudes should be taken in consideration when designing development strategies in their area.

الفصل الأول

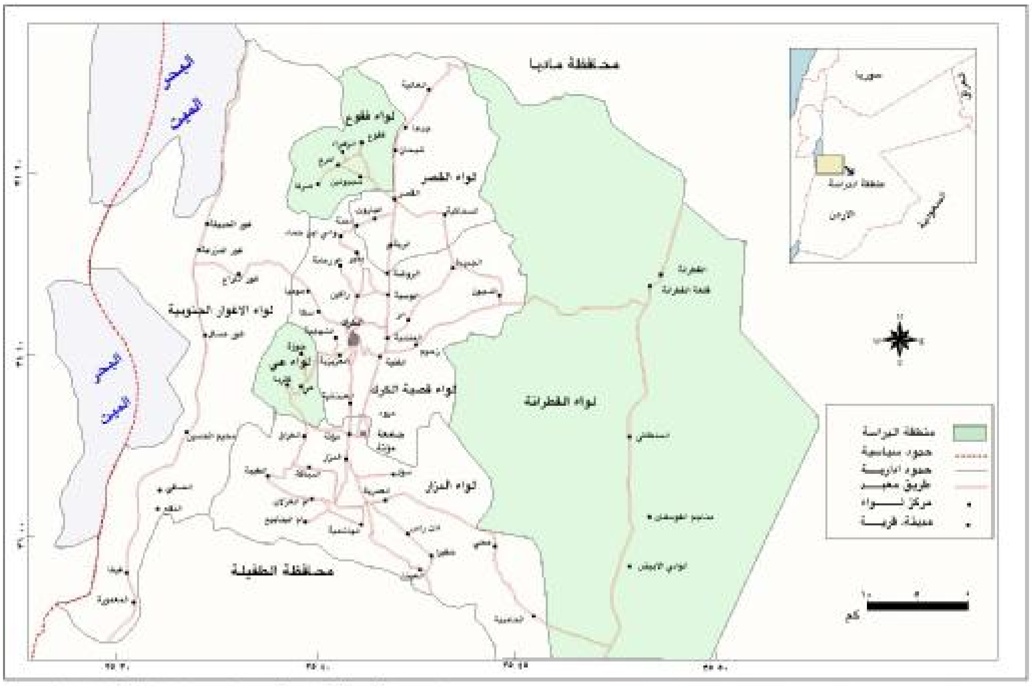
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تعانـــي معظـــم الدول النامية من مشكلات اقتصادية واجتماعية، كتدني الدخل ونقــص الخدمات الصحية والتعليمية، وقلة مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية والاســتثمار، ولهذا أتبعت الكثير من هذه الدول أساليب مختلفة من التخطيط كوسيلةً للتنمـــية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تبنت الحكومة الأردنية أساليب مختلفة للتخطيط التــنموي مــن الأعلى ومن الأسفل، والتنمية الشاملة والقطاعية، وكان آخرها أسلوب التنمية اللامركزية، وذلك من خلال التخطيط التنموي على مستوى المحافظة للنهوض بمستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأردني. وعلى الرغم من أن خطط التنمـــية الأردنـــية المتعاقـــبة بأســـاليبها المختلفة قد حققت بعض التغيرات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، والبنية التحتية في العديد من المناطق الريفية؛ إلا إنها ما تزال دون المستوى المطلوب في بعض المناطق، كما هو الحال في منطقة الدراسة.

تقـــع مـــنطقة الدراسة في جنوب المملكة الأردنية الهاشمية وتغطي ثلاث ألوية ريفيةٍ وليدة في محافظة الكرك هي ألوية:عي وفقوع والقطرانة وتبلغ مساحتها مجتمعةً (1832) كم٢ (خريطة 1)، وعدد سكانها (36436) نسمة في نهاية عام 2005م. ويعاني معظم هؤلاء السكان من تدنٍ في المستوى الاقتصادي والخدمي وتدنٍ في البنية التحتية، كما أنها لم تحضَ بنصيب وافر من المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعاني منطقة الدراسة من ضعف الإنفاق التنموي، ونقص في المشاريع التنموية مما أظهرها جيوباً من الفقر وتدنياً في مستوى الخدمات، الأمر الذي أدى إلى استمرار معاناتها وجعلها مناطق طاردة للسكان.

وقد أتبعت الحكومة الأردنية في العقدين الماضين سياسة اللامركزية الإدارية من أجـــل التنمـــية، وتم زيادة عدد الألوية في كل محافظة، ونالت منطقة الدراسة نصيبها بترفيع كل منها إلى مستوى لواء، وكان الهدف من هذه التقسيمـــات تحسيـــن مستـــوى



المصدر: خريطة محافظة الكرك، مقياس رسم ١:٥٠٠٠٠٠، المركز الجغرافي الملكي الاردني، ٢٠٠٠.

شكل (١) موقع منطقة الدراسة في الاردن.

الخدمات في كافة أنحاء المملكة، ولكن هذه السياسة التنموية لم تؤتِ ثمارها في منطقة الدراســة حتــى الآن، حيث بقي الحال على هو علية سابقاً دون تغير إلا في المسمى الإداري فقط.

إن الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الدراسة بحاجة إلى المزيد من الاهــتمام، وهــذا يتطلب برامج تنموية تتضمن استغلال الموارد المتاحة بالمنطقة، بما يكفــل تحــسين مــستوى الــدخل والخــدمات تمــشياً مــع مــبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية،وتوزيع مكاسب التنمية التي تضمنتها خطط التنمية الأردنية المتعاقبة، والتي تساعد على تعظيم آفاق التنمية وتساهم في تطوير منطقة الدراسة بشكل ينعكس إيجابياً على حياة المواطنين.

لهذا لا بد من معرفة الإمكانات المتوفرة في منطقة الدراسة، ومشكلات السكان والبرامج التنموية المرغوبة لديهم، فهم الأقدر على عرض مشكلاتهم واقتراح البرامج التي يطمحون إلى تحقيقها في منطقتهم، فلا يستطع أحد أن يعبر عما بداخل بالفرد إلا نفسه، وهذا ما يُتوقع من سكان مجتمع الدراسة.

1.2 مشكلة الدراسة:

يؤدي النقص في المشاريع التنموية إلى تدني في مستوى الدخل والخدمات،وتعد مــنطقة الدراســة مــن المناطق الريفية التي عانت من ظاهرة سوء التوزيع للمشاريع التنموية التي تؤدي إلى رفع المستوى الاجتماعي كنوعية الصحة والتعليم والبنية التحتية والمستوى الاقتصادي للسكان وما يترتب عليه من تفاقم لمشكلة البطالة والفقر بنوعيه المدقع والمطلق. ومن مؤشرات الفقر في منطقة الدراسة:

1- فجــوة الفقر وهي"معيار لعمق حالة الفقر- وتمثل متوسط الفجوة بين إنفاق الفقراء وخــط الفقر، أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد"، فقد بلغت هذه الفجوة في ألوية عي وفقوع والقطرانة 2.65% و3.85% و 5.44% على التوالي لعام 2003/2002، حيث أن المعيار الذي تم اعتماده هو خط الفقر الذي يساوي 392 دينار أردني سنوياً، بيدا أنه في محافظة الكرك يبلغ 364

دينـــار أردنـــي(وزارة التنمـــية الاجتماعية،2004) أما بالنسبة لطريقة احتسابه فقد تم الاعتماد على قانون فجوة الفقر النسبية والتي هي:

$$\text{فجوة الفقر النسبية} = \frac{\text{فجوة الفقر المطلقة}}{\text{مجموع إنفاق السكان عند مستوى خط الفقر}} \times 100\%$$

2- نسبة الفقر والتي ترمز إلى نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. وقد بلغت هذه النسبة في لواء عي (9.14%) وفي لواء فقوع (12.44%) وفي لواء القطـــرانة (22.33%) لـــنفس العـــام (وزارة التنمـــية الاجتماعـــية، 2004). أما بالنسبة لطريقة احتسابه فهي:

$$\text{نسبة الأفراد الفقراء} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{مجموع عدد السكان}} \times 100\%$$

أمـــا الـــبطالة التـــي تعتبـــر مـــن أسباب الفقر فقد وصلت نسبتها في المملكة إلى (15.7%) عام 2005، وهي في محافظة الكرك (21.5%) لنفس العام (دائرة الإحصاءات العامة،2005). وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع مثيلاتها في المحافظات الأخرى ويعود ذلك إلـــى عدة أسباب أهمها: عدم توفر فرص العمل وتدني الأجور، ومنافسة العمالة الأجنبية، وانتشار ثقافة العيب، مما دفع بالعاطلين عن العمل للبحث عن فرص عمل خارج منطقتهم.

أمـــا عن تدني مستوى الخدمات فيتمثل في نقص خدمات الصحة والتعليم وخدمات البنـــية التحتية كضعف شبكة المياه (عدم ضخ المياه) والكهرباء (انقطاع التيار)، والتي ما تـــزال دون المستوى المطلوب ومن خلال المسح الميداني الذي قامت به الباحثة فقد بلغت نـــسبة المواطنين غير المخدومين بالماء (1.1%) والكهرباء (0.9%). كما تفتقر المنطقة إلـــى شـــبكات الصرف الصحي، والخدمات الترويحية كالنوادي والمتنزهات، والتي تكاد تكـــون معدومة، وبالتالي تصبح هذه الأمور عوامل طاردة تؤدي لهجرة أعداد كبيرة من السكان، وخلق مشكلات اجتماعية واقتصادية محلية بحاجة إلى حلول عاجلة وناجحة.

ولهـــذا فإن منطقة الدراسة بحاجة للمزيد من الاهتمام الحكومي، ليكون لها نصيب مـــن بـــرامج التنمـــية التـــي شملت معظم مناطق المملكة، بما يدعم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان، ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:-

أ- التعرف على الظروف الجغرافية لمنطقة الدراسة ومواردها.

ب- التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في منطقة الدراسة.

ج- التعرف على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه هؤلاء السكان.

د- التعــرف علــى البرامج التنموية التي يفضلها السكان المحليين لتحسين أوضاعهم، والتي تساعد في حل المشكلات التي يواجهونها.

1.4 مبررات الدراسة:

لــم تتــناول أي مــن الدراســات السابقة حصرياً واقع التنمية في منطقة الدراسة ومــشكلاتها وتطلعــات سكانها، وإن هذه الدراسة تعد ذات أهمية للباحثين المختصين في التنمــية الريفية، فهي تركز على ظروف المنطقة ومواردها وأوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعــية فــيها، إضــافة إلــى التعرف على المشكلات التي تواجههم والحلول التي يفــضلونها لتحــسين أوضاعهم المعيشية. ويمكن لهذه الدراسة أن تفيد صانعي القرار في وضع برامج تنموية أفضل تتفق مع حاجة السكان المحلين ، فضلاً عن كونها من أوائل الدراسات التنموية التي تناولت ألوية وليدة في محافظة الكرك.

1.5 أسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:-

1. ما هي أهم الموارد الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها في دفع مسيرة التنمية في منطقة الدراسة؟
2. مــا هي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في منطقة الدراسة.وما أثر هذه الخصائص على التنمية في منطقة الدراسة؟
3. مــا هــي أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السكان في منطقة الدراسة؟

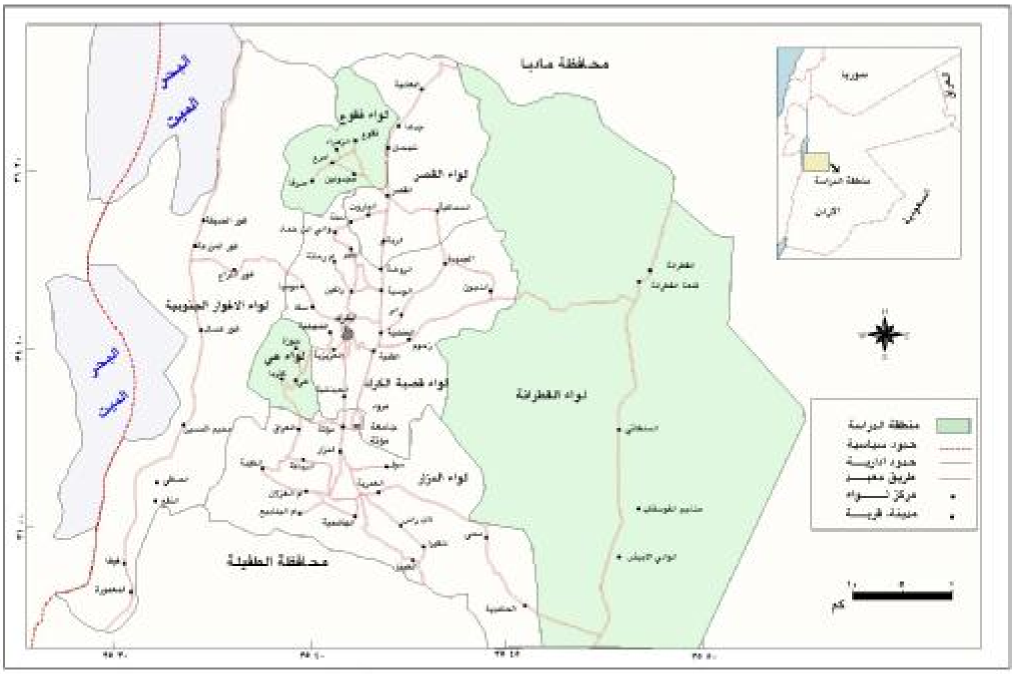
4. مـــا هي أنواع المشاريع التنموية التي يفضلها المواطنون لتحسين أوضاعهم في منطقة الدراسة؟

6.1 الظروف الجغرافية لمنطقة الدراسة

1.6.1 موقع منطقة الدراسة وطبوغرافيتها:

تشكل منطقة الدراسة 53% من مساحة محافظة الكرك في جنوب الأردن والبالغة (3451.2)كـــم٢،وتمـــتد هـــذه المحافظة بين خطي الطول 19َ-35ْ و14َ- 36ْ شرقاً ودائرتي العرض 53َ- 30ْ و28َ –31ْ شمالاً، ويحدها من الشمال محافظة مادبا، والتي تحـــاذي مجـــرى وادي الموجب، ومن الجنوب محافظة الطفيلة والتي تتماشى مع مجرى وادي الحسا، ومن الغرب البحر الميت، ومن الشرق معان وعمان.

وتشكل محافظة الكرك بشكل عام هضبةٌ تتحدر بشدة نحو الأخدود الأردني غرباً، ووادي الحـــسا جنوباً ووادي الموجب شمالاً، في حين يقل إنحدارها نحو البادية الأردنية شرقاً حيث يستوي سطح المنطقة إلى حدً كبير. وتوضح الخريطة (2) أن لواء عي يقع في منطقة وعرة شديدة الانحدار تطل على البحر الميت، وأعلى قممها جبل الظهرة (1255م) فوق مستوى سطح البحر، وتخترقها روافد وادي عسال الذي ينتهي في البحر الميت، أما لواء فقوع فيقع في شمال المحافظة ويغطي جزءً من منطقة سهلية تعرف في ميسا الربة، ويغطـــي الجـــزء الآخـــر منها منطقة المنحدرات المطلة على وادي الموجب، ويعد جبل شيحان(1054م) فوق مستوى البحر أعلى قممها، وتتشكل قمته فوهة بركان بلايستوسيني خامـــد غطـــت حممه مساحة من لواء فقوع (هلسه،1987)، وأخفض بقاع هذا اللواء هو وادي المـــوجب. أما لواء القطرانة فيغطي جزءً من البادية الأردنية، حيث وصلت دورة التعـــرية بهـــا إلى مرحلة النضج المتأخرة ممثلة في تدني المناسيب وسطح مموج وأعلى بقاعها جبل المترمل (951م) فوق سطح البحر وتتصرف مياهها من خلال مجموعة من الروافد (وادي سواقة، وادي الديك،وادي الدبة) إلى وادي الموجب.



المصدر: خريطة محافظة الكرك، مقياس رسم ١:٥٠٠٠٠٠، المركز الجغرافي الملكي الاردني، ٢٠٠٠.

شكل (١) موقع منطقة الدراسة في الاردن.

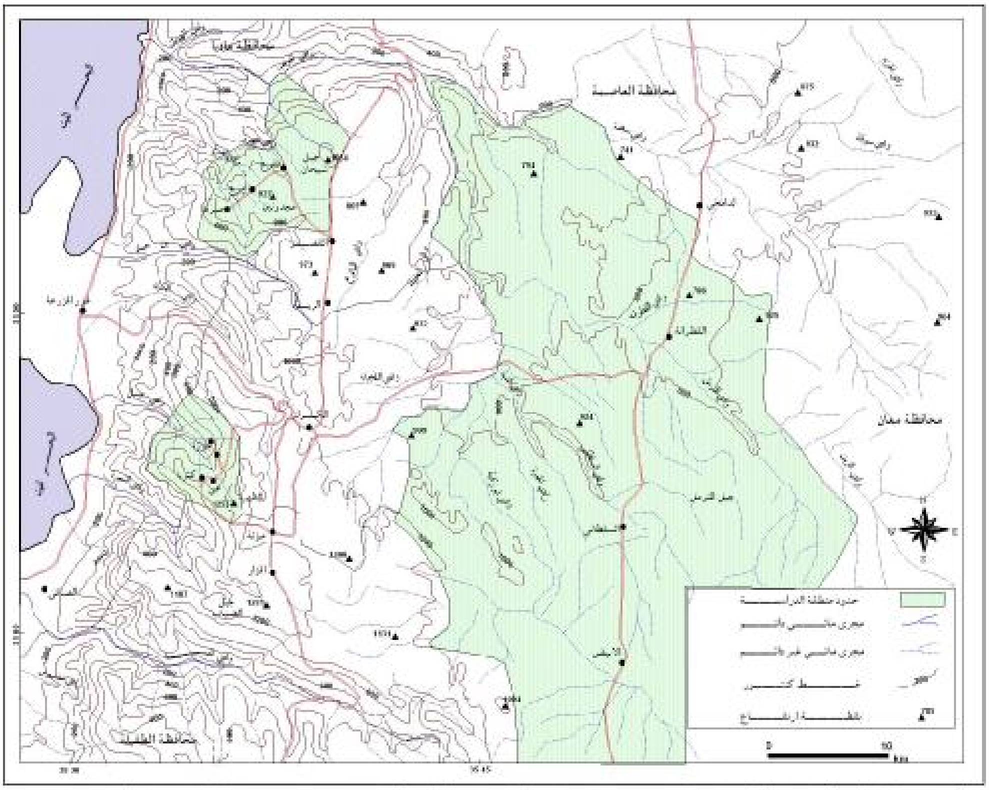
2.6.1 المناخ:

عند تحليل مناخ منطقة الدراسة فقد تم الاعتماد على بيانات محطة الربة المناخية الأقرب إلى لواء فقوع، وعلى محطة القطرانة المناخية لدراسة مناخ منطقة القطرانة، أما بالنسبة لمنطقة عي فقد تم الاعتماد على بيانات مديرية زراعة محافظة الكرك لقياس كمـــية الأمطار لعدم وجود محطة مطرية في اللواء. وبشكل عام تقع منطقة الدراسة ضمن مناخ البحر المتوسط الحار الجاف صيفاً والمعتدل الماطر شتاءً.

1.2.6.1 الأمطار:

تـــسقط الأمطــــار علــــى مـــنطقة الدراســـة في فصل الشتاء، وذلك تحت تأثير المنخفــضات الجوية المتكونة فوق البحر المتوسط، ويمتد سقوط الأمطار بين شهري أيلـــول وأيـــار، وتتحـــصر مـــنطقة الدراسة بين خطي المطر المتساوي 100-350 مم/سنوياً. في حين يبلغ أقصى معدل لها في محطة الربة شمال منطقة الدراسة والأكثر ارتفاعـــاً والأقرب إلى لواء فقوع (288.7مم) وتسجل أقلها في محطة القطرانة شرقاً بمعدل (87.5مم)، أما لواء عي الواقع جنوب منطقة الدراسة والأقل ارتفاعاً فيبلغ معدل أمطارها (276.4مم)(خريطة 3). ويرجع سبب الاختلاف في كمية الأمطار إلى تأثير الموقع بالنسبة لدوائر العرض والارتفاع عن مستوى سطح البحر.

كمـــا وتـــتفاوت كمـــية الأمطار من موسم لآخر تبعاً لعدد وعمق المنخفضات الجـــوية، ممـــا تنعكس آثاره على النبات الطبيعي والمحاصيل الزراعية، حيث سجلت محطة الربة أعلى كمية (439.7مم) عام 2002م، واقل كمية (163.1مم) عام 1999، في حين سجلت محطة القطرانة أعلى كمية (137مم) عام 2002، وأقل كمية 23.5مم عام 1999م، أما منطقة عي فقد سجلت أعلى كمية (368مم) عام 1993م، وأقل كمية (119مم) عام 1999م.



شكل (٢) الخريطة الكنتورية لمنطقة الدراسة.

المصدر: الخارطة الطبوغرافية لمحافظة الكرك، مقياس رسم ١ : ١٠٠٠٠٠، المركز الجغرافي الملكي الاردني، ١٩٩٢.

2.2.6.1 درجات الحرارة:

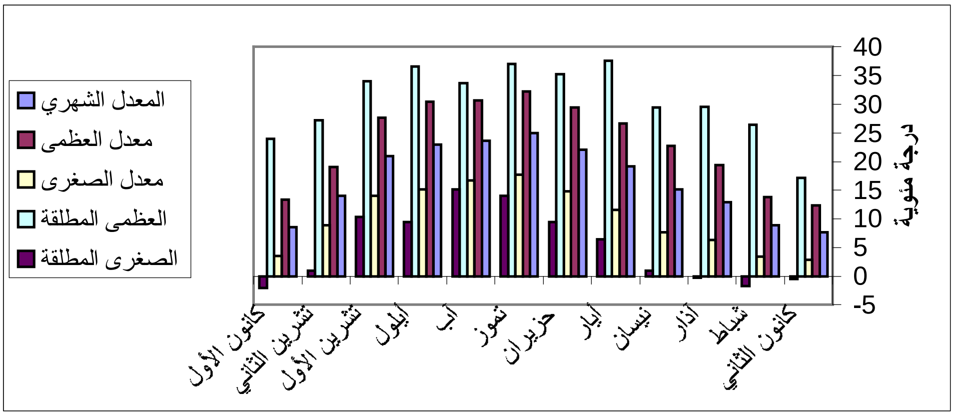
تختلف درجات الحرارة في منطقة الدراسة من لواء إلى آخر، وذلك تحت تأثير الارتفاع ودرجة العرض والبعد عن البحر أيضاً جدول (1)، أشكال(4)(5). حيث تبلغ معدلاتها السنوية 16.7مْ، 17.6مْ لألوية فقوع والقطرانة على التوالي، ولعدم توفر بيانات مناخية للواء عي لم تتمكن الباحثة من معرفة درجات الحرارة بحيث يمكن مقارنتها مع لوائي فقوع والقطرانة. ومن ناحية أخرى فإن التطرف في درجات الحرارة أمراً سجلته المحطات المناخية في هذه المناطق، فقد سجلت درجات الحرارة السنوية العظمى المطلقة في لواء فقوع (محطة الربة) 37.6مْ، ودرجة الحرارة السنوية الصغرى المطلقة لنفس المحطة –3.0مْ، في حين سجلت درجة الحرارة السنوية العظمى المطلقة في لواء القطرانة 40.4مْ، ودرجة الحرارة السنوية الصغرى المطلقة لنفس المحطة –2.0مْ.

جدول(1)

بعض الظواهر المناخية لمحطة الربة والقطرانة

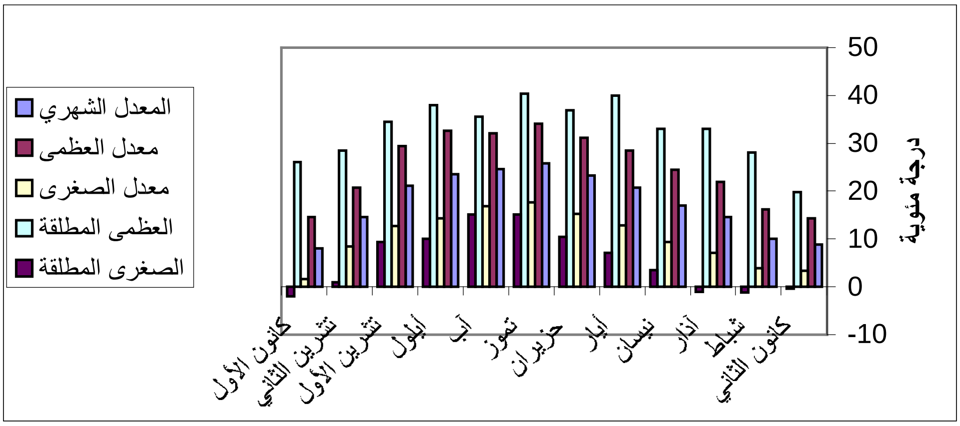
الظاهرة المناخية	محطة الربة (فقوع)	محطة القطرانة (القطرانة)
معدل درجة الحرارة السنوية(مْ)	16.7	17.6
معدل درجة الحرارة السنوية العظمى (مْ)	23.2	25.0
معدل درجة الحرارة السنوية الصغرى (مْ)	10.2	10.3
درجة الحرارة السنوية العظمى المطلقة(مْ)	37.6	40.4
درجة الحرارة السنوية الصغرى المطلقة (مْ)	3.0-	2.0-
المعدل السنوي للرطوبة النسبية (%)	%62.3	%60.5
معدل التبخر السنوي (مم)	127.1	167.7

المصدر: ملفات دائرة الأرصاد الجوية- قسم المناخ 2004.



شكل (4)

معدل درجات الحرارة في محطة الربة (درجة مئوية).



شكل (5)

معدل درجات الحرارة في محطة القطرانة (درجة مئوية)

3.2.6.1 الرياح والرطوبة النسبية والتبخر:

تشكل الرياح الجنوبية الغربية الرطبة القادمة من البحر المتوسط غالبية الرياح التي تهب على المنطقة، في حين تشكل الرياح من الاتجاهات الأخرى نسباً اقل من الهبوب على شكل وردات الرياح، ومن ناحية أخرى تتعرض المنطقة كباقي مناطق شرق البحر المتوسط إلى هبوب الرياح المرافقة لمنخفضات الخماسين في فصل الربيع والتي تمتد من منتصف شهر آذار وحتى منتصف شهر أيار.

أما معدل الرطوبة النسبية فهي 62.3% في محطة الربة و 60.5% في محطة القطـــرانة وهي تختلف بين الصيف والشتاء تحت تأثير درجة الحرارة، فهي في فصل الـــشتاء أعلى منها في فصل الصيف، فقد سجلت معدلات الرطوبة النسبية في محطة الربة 76% في شهر كانون الثاني و 63.9% في شهر آب. كما سجلت هذه المعدلات في محطة القطرانة 81.3% في شهر كانون الثاني و 58% في شهر آب. في حين لم تتوفر بيانات في منطقة عي للرطوبة النسبية.

يـــبلغ معـــدل التبخـــر الـــسنوي في محطة الربة 127.1مم/العام وفي محطة القطـــرانة 167.7%/العام، وترتفع معدلات التبخر في فصل الصيف، وتنخفض في فـــصل الشتاء حيث يتناسب مقدار التبخر مع درجة الحرارة تناسباً طردياً، وقد قدر معدل التبخر في محطة الربة لشهر كانون الثاني 48.5مم وهو في شهر آب 200.6 مـــم. كمـــا قدر معدل التبخر في لواء القطرانة لشهر كانون الثاني 53.4مم وهو في شهر آب 253.8مم.

3.6.1 مصادر المياه:

تشتمل أهم الموارد المائية في المنطقة على ما يلي :

1- الجريان السطحي وتمثله:

أ- الأوديـــة موســـمية الجـــريان: وأهمها الأودية التي تنتهي في وادي عسال وتـــصرف مياه لواء عي، والذي يقدر معدل تصريفه السنوي بنحو 1.38م م٣ /العام تبعاً لسجلات وزارة المياه والري الأردنية، وأودية امرع وسنان في لواء فقـــوع، ووادي الـــديك والقطـــرانة في لواء القطرانة، حيث أن معظم مياه هذا الجريان تنتهي إلى البحر الميت باستثناء ما يخزن منها في سد الموجب.

2- المياه الجوفية وتمثلها:

أ- الينابـــيع: حـــيث تشتمل منطقة الدراسة على عدد من الينابيع الصدعيه وينابـــيع الـــتماس، ومـــن هذه الينابيع في لواء عي (العمال،البيضاء،ام الطواقي،الجهير،الصفصافة) ويقدر معدل تصريفها بنحو 4م٣/الساعة تبعاً

لـــسجلات وزارة المـــياه والـــري الأردنـــية. أما الينابيع في لواء فقوع (الرشـــاحة،عرفات) ويـــبلغ معدل تصريفها 7م٣/الساعة تبعاً لسجلات وزارة المـــياه والري الأردنية، وتستغل هذه الينابيع كمصدر لمياه الري وزراعـــة الخـــضراوات في المنطقة، أما لواء القطرانة فإنه يفتقر لهذه الينابيع بسبب طبوغرافية المنطقة.

ب- الآبـــار: تزود مياه الآبار الجوفية من خارج منطقة الدراسة ألوية عي وفقوع، في حين تستخدم بعض الآبار للشرب والري في لواء القطرانة.

جدول(2)

كمية الضخ السنوي للآبار المائية في لواء القطرانة لعام 2005.

الرقم	اسم البئر	كمية الضخ م٣/السنة
1	بئر رقم 3	276312
2	بئر رقم 4	433258
3	بئر رقم 5	163876
4	بئر رقم 6	518620
5	بئر رقم 15	667841
المجموع		2059907

المصدر: سجلات وزارة المياه والري الأردنية.

4.6.1 التربة:

تـــشتمل مـــنطقة الدراســـة علـــى الأنواع التالية من الترب، وذلك تبعاً لتصنيف Moormann (1959) (خريطة رقم 4):-

1- **تـــربة البحر المتوسط الحمراء**:- وتسود المناطق التي تزيد معدلات أمطارها عن 300مـــم/سنوياً والتي تصنف ضمن المناطق شبه الرطبة، ويصل سمكها إلى متر واحد، ونسبة الكلس فيها متوسطة، ومركب الطين فيها عالٍ جداً، ومادة الأصل أما بازلتية أو جيرية وتسود المناطق المرتفعة في لواء فقوع.



صورة(1)

تربة البحر المتوسط الحمراء

2- **تـــربة البحـــر المتوســـط الـــصفراء**:- تنتشر هذه التربة كنطاق انتقالي بين التربة الصفراء الصحراوية وتربة البحر المتوسط الحمراء، وتجمع خصائصها بين هذين النوعـــين مـــن التـــرب، لكـــنها أميل إلى خصائص التربة الصفراء لارتفاع نسبة كـــربونات الكالسيوم فيها إذ تزيد نسبتها عن 37% وتنتشر في ظروف أمطار تقل عـــن 300مـــم/العـــام، ويُعتبر هذا النوع من التربة جيداً لإنتاج المحاصيل الحقلية والخضروات الصيفية،ويسود في منطقة عي .



صورة(2)

تربة البحر المتوسط الصفراء

3- **التربة الصفراء الصحراوية**:- تسود هذه التربة في المناطق التي يقل معدل سقوط الأمطـــار فـــيها عـــن 200مم، وهي منتشرة في لواء القطرانة، وترتفع فيها نسبة كربونات الكالسيوم والأملاح نظراً لندرة الأمطار. وتقل فيها نسبة المواد العضوية لتواضع الغطاء النباتي فوقها من شجيرات وأعشاب وتستخدم هذه التربة كمراعي .



صورة(3)

التربة الصفراء الصحراوية

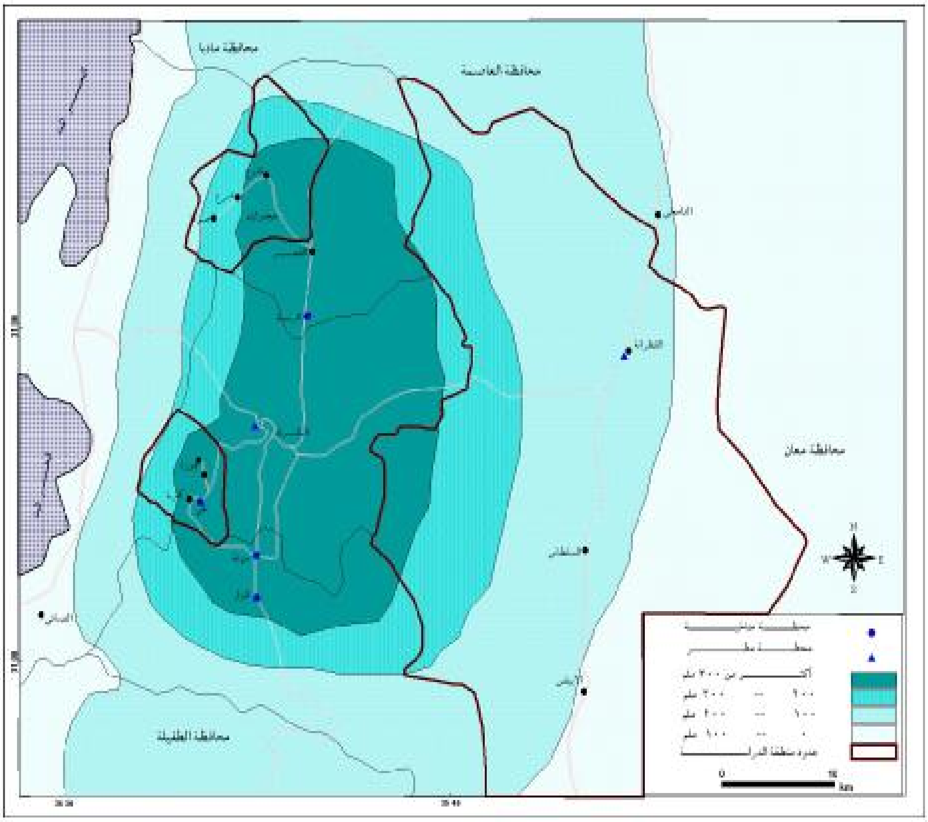
4- **تـــربة الصحراء الرمادية**:- تنتشر بالمناطق التي يقل معدل سقوط المطر فيها عن 100مـــم/ســـنوياً، وتوجد في بعض جهات لواء القطرانة، وليس لهذه التربة قطاع مكتمل.



صورة (4)

تربة الصحراء الرمادية

وبـــشكل عـــام تفتقر التربة في منطقة الدراسة إلى المواد العضوية بسبب قلة الغطـــاء النباتي، وقلة استخدام السماد العضوي، ويتراوح معامل القلوية بها PH بين (7.9-8.18) ، ممـــا يؤدي إلى صعوبة ذوبان بعض العناصر المعدنية، وعدم قدرة النبات على امتصاصها والاستفادة منها إلا في حالة استخدام الأسمدة (الهلسة،1987).



National Atlas of Jordan, Part 2, Royal Jordanian Geographic Center, 2004.

شكل (٣) خريطة خطوط المطر المتساوية لمنطقة الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 مفهوم التنمية

التنمية مصطلح حديث الاستعمال يتعرض محتواه إلى تغير مستمر، بحيث يصعب أحياناً تحديد معالمه ودلالاته بصورةٍ كاملةٍ، وذلك لتعدد الميادين والقضايا التي ترتبط به: اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية. ويعرفها كساسبة (1998) بأنها استغلال الموارد المحلية الطبيعية والبشرية على مراحل وأولويات، وضمن برنامج اقتصادي واجتماعي شامل يهدف إلى تحسين مستوى الدخل والخدمات للسكان المحليين.

بينما يعرفها الصقور(1986) على أنها انبثاق ونمو جميع الإمكانات الموجودة الكامنة في كيان معين بشكلٍ كاملٍ وشاملٍ ومتوازنٍ سواء أكان هذا الكيان فرداً أو جماعةً أو مجتمعاً.

ويعرفها حسن عيد (1984) بأنها عملية اجتماعية واقتصادية تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كماً ونوعاً، ولا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاجي معين.

أما الرداوي (2000) فيركز على أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي بفعل قوى معينة تؤدي إلى تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة عناصر الإنتاج وتحسين كفاءتها لإجراء تغييرات جذرية في الإنتاج، وغالباً ما يكون التغير في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وقد اهتم النجفي (1987) بتحقيق التنمية الزراعية كأساس لتطوير المجتمعات الريفية، والتي تهدف إلى زيادة إنتاج السلع من الوحدات الإنتاجية الأرضية والحيوانية من خلال نماذج للتنمية الزراعية المختلفة (كنموذج الآفاق الجديدة الذي يختص

باستخدام الأراضي الزراعية بإضافة مساحات زراعية جديدة لزيادة الإنتاج الزراعي،ونموذج حفظ الموارد الذي يعمل على الإدامة والمحافظة على خصوبة التربة، ونموذج تشجيع الابتكار الفني والابتكارات المتعلقة بتصميم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية الزراعية).

أما الحنيطي (1997) فقد ركز على التنمية المتكاملة التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وجعل هذه المجتمعات جزءاً متكاملاً في كيان الدولة، ومساعدة هذه التجمعات لتسهم إسهاماً فعالاً في التقدم القومي.

ويرى الزوكة (1984) أن التنمية الإقليمية جزءاً من عملية التخطيط التي تتضمن دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة في منطقة محدودة ذات ميزات خاصة بهدف النهوض والارتقاء بالإقليم وتحقيق التنمية وزيادة الإنتاج بهدف رخاء المجتمع ورفاهيته.

وبعد استعراض مفاهيم التنمية السابقة نجد أن تعريفات التنمية متعددة بتعدد الاتجاهات النظرية المستخدمة في دراساتها. لذا لا بد من وضع تعريف إجرائي يناسب الدراسة وهو أن التنمية عملية تغيير شامل لجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتشتمل على التعاون والتنسيق بين جهود الجهات الأهلية والحكومية لتحسين مستوى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع والنهوض به على نحو أفضل.

2.1.2 علاقة الجغرافيا بالتنمية

للتنمية صلة قوية بالجغرافيا، فالتنمية تشكل عملية منظمة لتخطيط تنمية الموارد وتطويرها بما يحقق الرخاء والازدهار والتقدم للمجتمع، والجغرافيا تشكل بعداً مهماً في توجيه عملية التنمية وضبط مسارها بما يتواءم مع خصائص الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية في المكان. فهي تشكل قاعدة للتخطيط التنموي وبخاصة التخطيط التنموي الإقليمي الذي يتأثر بالمحددات الجغرافية، ومن المهم أن تسير التنمية على

هدي من التوجيه الجغرافي ضماناً لنجاحها في التواؤم مع المكان الذي يشهد مسيرتها، وما من شك في أن التخطيط التنموي الذي لا يقوم على أساس جغرافي يتصف بالابتعاد عن كل الواقعية والتكيف مع البيئة.فالجغرافيا تسهم في تشكيل النموذج الذي يتم اقتراحه لتخطــيط التنمية بتزويده بمكوناته من عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية والبيئة الاقتصادية(صالح 2002م).

ومن الطبيعي أن يهتم الجغرافي بالتنمية وبعمليات التغير في المسرح الجغرافي لأن هذا هو إطارها الحقيقي، وجغرافية التنمية هي دراسة ديناميكية المكان ذات الطبيعة المــتجددة المتغيــرة المتحركة، والذي يستقطب عواملاً مختلفةً تشكل باستمرار وجه الأرض.وجغــرافية التنمــية أحد العلوم التي تدخل في نطاق العلوم المكانية وتستعين بالعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وغيرها من العلوم التي توجه فيها الدراسة اهتمامها نحو وحدة الظاهرة أو الموضوع بقصد معرفة طبيعتها وسلوكها، وتدرس تطور البيئة في فترة زمنية معينة(الجوهري 2001م).فالجغرافيا تغذي التنمية بمنظومة المعلومات الجغــرافية الرئيسة وتمدها بالقوانين والنظريات والأساليب المتعلقة بالدراسات(السماك 1995م).

لذا فإن جميع العلوم متصلة اتصالاً قوياً وتستند إلى بعضها ما دام هناك قواعد مــشتركة للكثير منها، وما دامت وسيلة البحث والمعالجة واحدة أو متقاربة في العديد مــنها. ولهذا فإن احتواء الجغرافيا العامة على جغرافية التنمية أمرٌ يساعد على تحقيق الماهية العامة للجغرافيا(الجوهري 2001م).

3.1.2 التنمية في الأردن

التطور التاريخي للتنمية في الأردن

تــوالت خطط التنمية في الأردن منذ مطلع الستينات، وكانت أولى هذه الخطط الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1962-1967م، وكان أبرز أهداف هذه الخطــة هو زيادة الإنتاج المحلي، وزيادة فرص العمل بهدف خفض مستوى البطالة،

والعمـل علـى تحسين الميزان التجاري من خلال تشجيع الصناعات المحلية لتنافس الصناعة المستوردة، ولكن سرعان ما عدلت هذه الخطة الخمسية إلى برنامج السنوات الـسبع للتنمـية الاقتصادية والاجتماعية 1964-1970م، وذلك بسبب خفض مستوى المـساعدات الأجنبـية، وقـد هـدف هذا البرنامج إلى تقليل الاعتماد على المعونات الخارجـية، والاعـتماد علـى الـذات وتطوير الموارد المحلية، وزيادة فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة، إلا أن هذا البرنامج قد توقف تنفيذه نتيجة حرب عام 1967 .ثـم جاءت خطة التنمية الثلاثية 1972-1975م لاستئناف النمو في مختلف الأنشطة الاقتـصادية والاجتماعـية بعد أن عطلتها حرب حزيران عام 1967، وقد هدفت هذه الخطـة إلـى توفير فرص العمل بحيث ترفع نسبة القوى العاملة بمعدل 4% سنوياً، وزيـادة الناتج المحلي بمعدل يصل إلى 8% مع التركيز على تنشيط القطاع الزراعي والقطـاع الصناعي، وقطاع الخدمات في الريف والبوادي للحد من الهجرة إلى المدن، إضافةً إلى زيادة المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات المحلية.

واصـلت المسيرة الإنمائية في المملكة الأردنية طريقها بخطة التنمية الخمسية 1976-1980 ،وقـد نجحت هذه الخطة في تحقيق نسبٍ عاليةٍ من النمو فاقت ما كان مـتوقعاً لهـا، وكـان أبـرز أهـدافها توزيع مكاسب التنمية بحيث تعمُ جميع مناطق المملكـة،وذلك من خلال إقامة المشاريع الإنمائية خاصةً في المناطق الريفية، والتأكيد على أهداف الخطط التنموية السابقة بزيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المحلـية، وتطوير قانون تشجيع الاستثمار من خلال تقديم الحوافز للمشاريع الصناعية والتعدينية والتحويلية، والتوسع في الصناعات التصديرية خاصة.

وفي خطة التنمية الخمسية 1981-1985 استطاع الأردن أن يحافظ على مسيرة التنمية، والتي هدفت إلى تحقيق معدل نمو في الإنتاج المحلي قدر في هذه الخطة بنحو 11% (وقـدر معدل النمو في القطاع الزراعي بحوالي 7.5%،وفي القطاع الصناعي بحوالـي 18%) وزيادة فرص العمل من خلال التوسع في مجالات التعليم والتدريب، ورفـع مـستوى القدرات الفنية والمهنية، والحد من التباين بين الأقاليم وإعطاء أولوية

رئيسية لمشاريع الإنتاج السلعي والمرافق المرتبطة بها، ومشاريع توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وركزت على ضرورة تعميم الخدمات والمرافق العامة في مختلف مناطق المملكة، وخاصةً قطاعات المياه والإسكان والصحة والتعليم والمواصلات.

وجاءت خطة التنمية الخمسية للسنوات 1986-1990 والتي تبنت التخطيط الإقليمي إلى جانب التخطيط القطاعي، لمحاولة التغلب على الفروق في مكتسبات التنمية بين أقاليم المملكة، والاهتمام بالمناطق الريفية التي تحتاج إلى خطط تنموية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وكان من أهم أهدافها العمل على استغلال الموارد المحلية من خلال برامج الاستثمار، لتوفير فرص العمل وتطوير الصناعات القائمة وزيادة قدرتها وكفاءتها للحد من العجز في ميزان المدفوعات، وإيلاء القطاع الزراعي عنايةً خاصة، ولكن تنفيذ برامج ومشاريع هذه الخطة الخمسية قد توقفت في السنة الثالثة من الخطة بسبب الظروف الاقتصادية للأردن.

وتشير خطة التنمية الأردنية 1993-1997 إلى أن الأردن يتبع سياسة التخطيط التنموي الشامل للموارد الطبيعية والبشرية، لتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهدفت هذه الخطة إلى تطوير الخدمات في المناطق الأقل حظاً وتحسين مستوى الدخل بتوفير فرص العمل وخفض مستوى البطالة فيها، وقد ظهر للقطاع الخاص فيها دور أكبر في عملية الاستثمار والتشغيل والإنتاج.

أما أبرز اهتمامات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003 فقد كان توقيع اتفاقيات تهيئ مناخاً استثمارياً جيداً، وتوفر فرص العمل، وتحقق العدالة في التوزيع الجغرافي للمكاسب التنموية بتوزيع المؤسسات الاستثمارية على مختلف الأقاليم، وزيادة مساهمة العمالة الوطنية في سوق العمل.

وقد هدفت خطة التنمية 2004-2006 إلى تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تعزيز دور القطاع الخاص كمشاركٍ رئيس في عمليات الاستثمار في المشاريع التنموية الكبرى، والحد من

مشكلتي الفقر والبطالة وتحسين مستوى الدخل من خلال تنفيذ استثمارات نوعية وكمية في مجالات التنمية المحلية، واستحداث برامج تهدف إلى تطوير الخدمات والبنية التحتية في المناطق الريفية.

لقد أثمرت جهود الحكومة الأردنية التنموية في الارتقاء بالعمل التنموي وتنسيقه بين شركاء التنمية (في القطاعات الحكومية وغير الحكومية)، وتطوير سياسات لتنمية المجــتمع وتحــسين نوعــية حياة الأسرة والفرد، وترسيخ عملية التنمية المتوازنة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، والمحافظة على المكتسبات التي تم تحقيقها في العديد من مناطق المملكة.

4.1.2 أهداف التنمية في منطقة الدراسة

تهــدف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن بشكل عام إلى تقليص التــباين التــنموي بين الأقاليم، والوصول إلى توزيع أمثل للسكان، وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية، واستغلال المصادر المحلية، وتطوير قدرات المواطن وزيادة طاقاتــة الإنتاجــية(بتوفيــر التعليم والتدريب والتأهيل الضروري خاصة ما يتفق مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية) وتطوير الخدمات الضرورية والمرافق العامة وخاصــة مــا يــتعلق منها بالمياه والإسكان والصحة والتعليم والمواصلات في سائر المناطق (عريقات،1997م).

أمــا عن التنمية الريفية وضمنها منطقة الدراسة يقترح كساسبه (1998) بإقامة مــشاريع تنموية تهدف إلى مشاركة السكان في برامج التنمية من خلال إدارة موحدة وتنــسيق دقيق بين المخططين والمستفيدين من أجل فهم أعمق لمشاكل هؤلاء السكان، والحد من الهجرة إلى المراكز الحضرية من خلال استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المحلــية بهدف تحسين مستوى الدخل والخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية في هــذه المــناطق، إضــافة إلى تشجيع المؤسسات والهيئات الاجتماعية غير الحكومية للوصــول إلى المناطق الريفية الأقل حظاً وتقديم الخدمات والتسهيلات التي تساهم في حل مشكلة الفقر والبطالة.

ويوضح صالح (2002م) أن برامج التنمية الريفية تهدف إلى تخفيف حدة الفقر وزيادة معدلات الدخل بهذه التجمعات من خلال تحسين استغلال الموارد المتاحة على أســاس من الاعتماد على الذات، ورفع كفاءات أبنائها وضمان مشاركتهم في تخطيط وتنفــيذ الأنــشطة الاقتــصادية والاجتماعــية، وتوفير الحد الأدنى من البنى الأساسية وحاجات السكان في هذه التجمعات، وتوفير فرص العمل المنتج لهم.

وغايــة بــرامج التنمية بهذه المجتمعات تحسين مستوى المعيشة بشكل عام من خلال العمل على تنمية القطاع الزراعي خاصة بدعم المزارعين بالمساعدات والقروض لاستصلاح الأراضي، ومحاولة تنمية الموارد المائية السطحية باستخدام أساليب الحصاد المائــي، وتجمــيع المــياه في الوديان والبرك التجميعية، والعمل على تطوير حماية المراعــي وتوفيــر الأعــلاف مــن خلال إيلاء زراعة الأعلاف الأولوية في النمط الزراعي.

ويقتــرح كــساسبة (2001م) رفــع معدل الإنتاج المحلي من الغذاء من خلال الاهتمام بقطاعات الماء والزراعة والثروة الحيوانية، وتحسين مستوى الدخل ومكافحة جــيوب الفقر وتوفير فرص العمل، وخفض مستوى البطالة ومشاركة السكان المحليين في برامج التنمية وتفعيل دور الجمعيات التعاونية كوسيلة للتنمية في المجتمعات الريفية.

وبشكل عام فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي التي تهدف إلى رفع مستوى المعيــشة للمواطنين من خلال زيادة الدخل الحقيقي وزيادة إنتاج السلع المادية وتوفير الخدمات (إبداح،2003م).

5.1.2 محددات التنمية في منطقة الدراسة

تواجه التنمية في منطقة الدراسة معوقات وتحديات رئيسة تهدد مسيرتها الهادفة إلى تحــسين مــستوى معيــشة السكان،وتتمثل أبرز هذه التحديات في المعيقات الطبيعية والبــشرية والاقتــصادية.ويعتبر التصحر من أهم المعوقات الطبيعية للتنمية في منطقة الدراســة، وتبعاً لبرنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) يعرف التصحر بأنه: التدهور الجزئــي أو الكلي للطاقة البيولوجية للتربة في منطقة ما، بحيث يؤدي في نهاية الأمر

إلـــى ســـيادة المظاهر الصحراوية في تلك المنطقة(الهيتي،الشمري 2001م).وقد حدد مؤتمر التصحر (نيروبي 1977) أربع درجات للتصحر هي:

1- تـــصحر خفيف وهو مؤشر على حدوث تدهور طفيف وموضعي لمكونات الغطاء النباتي والتربة، وهذا التدهور لا يؤثر على القدرة البيولوجية للبيئة.

2- تـــصحر معـــتدل وفيه يحدث تدهور بدرجة متوسطة للغطاء النباتي، وتكونُ كثبان رملية صغيرة، وتصبح الأرض رديئةً وعرة بفعل عوامل التعرية المائية والهوائية، فتـــتكون الأخاديـــد وبعض النتوءات،وتتعرض التربة الزراعية لتملح واضح مما يخفـــض إنتاجيـــتها، وبالتالي تقليل عائد الإنتاج بنسب تتراوح بين (10-50%) . ويمثل هذا التصحر المرحلة الحرجة التي يجب أن يبدأ فيها تطبيق أساليب مكافحة التصحر.

3- تـــصحر شـــديد وأهم مؤشراته انتشار الحشائش والشجيرات غير المرغوبة على حساب الأنواع المرغوبة، وزيادة نشاط عوامل التعرية(المائية والهوائية) مما يؤدي إلى تعرية التربة من غطائها النباتي، وتكوين الأخاديد الكبيرة وفقدان التربة لطبقتها الـــسطحية الخـــصبة، وارتفـــاع ملوحة التربة لدرجة تنخفض فيها إنتاجيتها بنسبة تـــتجاوز 50%. ويعـــد استـــصلاح الأراضي في هذه المرحلة ممكناً ولكنه عالي التكاليف.

4- تصحر شديد جداً وفيه يزداد تدهور النباتات الطبيعية بحيث تصبح البيئة خالية منها إلـــى حـــد كبيـــر، وتـــتكون الكثبان الرملية العادية والنشطة وتتعرض التربة إلى الانجراف الشديد بحيث تزول معظم آفاقها حتى ظهور الصخر الأصلي وتتعرض التـــربة للتملح الشديد والذي يعمل على تدمير قدراتها الإنتاجية وتحولها إلى تربة عقيمة إنتاجياً، وتعد هذه الدرجة اخطر حالات التصحر(الهيتي،الشمري 2001م).

ومن خلال الدراسة الميدانية فقد لوحظ أن درجة التصحر في ألوية عي وفقوع هـــي فـــي حدود التصحر المعتدل والذي يُشير إلى أن التدهور أو التغير يكون بدرجة بطيـــئة نسبياً. ومن ناحية أخرى تؤثر الظروف المناخية وسيادة فترات الجفاف بشكلٍ

كبيـــرٍ فـــي ســـيادة التربة الجافة المتناثرة على مساحات واسعة ومفتوحة من الأرض والخالية من الغطاء النباتي في اقتحام الأراضي الزراعية، ويعرضها بالتالي إلى التعرية وفقـــدان خـــصائص خـــصوبتها، وبالتالـــي تتعرض هذه المناطق إلى سيادة ظروف التصحر (صالح،2002)، ويظهر تأثير هذا العامل في لواء القطرانة بوضوح.

وتـــرجع أســـباب التـــصحر في منطقة الدراسة إلى الإفراط في قطع الأشجار والـــشجيرات لاســـتخدامها كمـــصدر للوقـــود وأعمدة لبيوت الشعر وحظائر وأسيجة للحيوانات، إضافة إلى الرعي الجائر وخاصة بالمناطق المنحدرة والذي يصاحبه فقدان الغطـــاء النباتي، وتفكيك الطبقة السطحية للتربة، مما يجعلها عرضة للانجراف المائي والهوائي خاصة في لواء القطرانة وفقوع.

وتـــشكل أســـاليب الري الخاطئة سبباً هاماً يساعد على التصحر، فالإفراط في اســـتعمال المـــياه يؤدي إلى تدهور خصوبة التربة نتيجة زيادة ملوحتها مما يؤدي إلى تـــراجع الإنتاج الزراعي وتحولها إلى أراضٍ غير منتجة خالية من كل نشاط(غنيمي، 1980م) ويتضح هذا العامل في لواء القطرانة حيث اعتماد الزراعة على الري. الأمر الـــذي يـــسهم فـــي انتشار الفقر والبطالة بين السكان، وتصبح ظروف المعيشة قاسية وصعبة تدفع بالسكان للهجرة .

ويمكن مقاومة التصحر الناجم عن الظروف الطبيعية في منطقة الدراسة بتثبيت التربة على اختلاف أنواعها من خلال زراعة الأشجار الرعوية والحرجية مثل أشجار الاكاسياس نوفلا والآثل(العبل) والصنوبر والكينا. وتعمل هذه الأشجار كأحزمه خضراء تحد من سرعة الرياح وتثبت التربة وكمصدات للرياح.

ومن ناحية أخرى تشكل الظروف الطبيعية تحدياً آخر تمثل في الجفاف وتذبذب ســـقوط الأمطار. حيث يعتبر الأردن من المناطق الجافة وشبه الجافة ويتصف بمعدل أمطـــار قليلة ودرجات عالية من التبخر وتذبذباً واضحاً في كمية المطر زماناً ومكاناً، حـــيث تعتبـــر الأمطـــار المصدر الرئيس لكافة الموارد المائية السطحية والجوفية في

الأردن، وهي من أهم وأندر الموارد الطبيعية نظراً لأن الكميات المتوفرة منها لا تكفي لمواجهة حاجة الطلب المتزايد عليها من مختلف القطاعات.

أما عن المعوقات البشرية فتتمثل في تدني مستوى المهارة الفنية والتدريبية لدى القــوى العاملــة في منطقة الدراسة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تنفيذ البرامج التدريبية، والقضاء على ثقافة العيب لدى هذه الفئة العاملة.

ومــن المعــيقات الاقتــصادية التي تواجه التنمية في منطقة الدراسة محدودية الاســتثمار، وإحجــام أصــحاب رؤوس الأموال عن التوجه للمنطقة وإقامة المشاريع التــنموية فــيها، وذلك على الرغم مما تتمتع به المنطقة من ميزات أهمها تدني أثمان الأراضي وتوفر الطرق والمواصلات. ولما كان الاستثمار ينبع من مصدرين أساسيين أحدهما مصدر محلي ضعيف يسهم به كل من القطاع العام والخاص، والآخر مصدر أجنبــي تــسهم به الحكومات الأجنبية والمنظمات والمصارف والصناديق الدولية، فإن إحجام المستثمرين الأجانب عن توجيه استثماراتهم في المشروعات التنموية في منطقة الدراســة وخاصة الزراعية منها يرجع للعوامل الطبيعية سابقة الذكر وغياب التخطيط الرشــيد للتنمــية الاقتــصادية، وعدم وجود دراسات دقيقة للمنطقة بالإضافة لضعف الخدمات الاجتماعية والبيئية (كساسبة،2003م). كل ذلك يشكل في مجملة عوائق تساعد علــى إحجام هيئات الاستثمار وأصحاب رؤوس الأموال عن المشاركة في التنمية في مــنطقة الدراســة. لــذلك لابد أن تساهم الحكومة بوضع خطة تنموية شاملة للنهوض بالمــنطقة وتــشجيع المواطنــين على العمل التعاوني في الإنتاج الزراعي والرعوي، وتدريبهم على إدارة المشاريع الصغيرة، وإيجاد تشريعات لتشجيع الاستثمار في المنطقة والتركيــز على الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لإيجاد مشاريع تنموية، وبهذا يمكن التغلب على المحددات التنموية في منطقة الدراسة.

6.1.2 المشكلات التنموية في الأردن ومنطقة الدراسة:

واجهت الحكومة الأردنية تحديات كبيرة سياسية وعسكرية ومالية واقتصادية في إدمــاج المجــتمعات الريفية في التنمية الوطنية، فمنذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام

1921م ســعت الحكومة الأردنية إلى إخضاع سكان البلاد إلى نفوذ السلطة المركزية ومواجهة الفوضى التي كانت تعيشها في أعقاب خروج الحكم العثماني منها، وحتى عام 1962م لــم يكــن هناك جهود تخطيطية ومحاولات رسمية جادة لتبني خطط تنموية مركــزية أو إقليمية في الأردن، فقد شهد الأردن خلال هذه الفترة اضطرابات وأزمات سياســية ومعارك حربية ومظاهر شغب ومحاولات انقلاب، ومن ناحية أخرى تعتبر الظروف المتعلقة بالوضع الإقليمي العربي والدولي وخاصة المتعلقة بالحروب المتتالية مــع إسرائيل والتي شكلت استنزافاً للجهود التنموية بسبب إعطاء أولوية كبيرة للدفاع شغلت الأردن عن كل جهود التنمية.

ومن المشكلات التي واجهت عملية التنمية في الأردن أيضاً الاعتماد الكبير على المــساعدات والقروض الخارجية لتسوية العجز في الميزان التجاري. وفترة انخفاض عــوائد النفط لدول الخليج العربي واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العــربية، فقــد تأثر الاقتصاد الأردني بشكل سلبي نتج عنه تناقص كبير في تحويلات الأردنيــين العاملــين في الخارج، وانخفاض حجم المساعدات العربية والدولية وزيادة كبيره في حجم المديونية الخارجية للأردن، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع النــشاط الاقتــصادي وعجز في الميزان التجاري. ولمعالجة هذا العجز وتوفير السبل لمــتابعة خطط التنمية فقد اضطرت الحكومة للاقتراض الخارجي والداخلي، فازدادت خدمــة الديــون و تفــاقم العجز في الموازنة العامة، وقد أدى تراكم العجز في ميزان المدفوعات إلى العمل على استنزاف رأس المال اللازم من احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة والذي تناقص إلى درجات خطيرة في منتصف عام 1988 مما عرض الدينار الأردني لضغوط كبيرة أثرت على استقرار سعر صرفه مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل. ومع بروز أزمة الخليج في بداية آب 1990 فإن معظم أوجه الاقتصاد الأردنــي تأثــرت ســلبياً وبــدرجات مــتفاوتة، بحيث أدى ذلك إلى تراجع في النمو الاقتصادي وفي الصادرات الأردنية تزامن مع عودة عشرات الآلاف من المغتربين مما أدى إلــى ارتفــاع معــدلات البطالة وزيادة أعباء الدولة في توفير الخدمات الأساسية

للمواطنـــين، وقـــد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى اختناقات تمويلية في الموازنة العامة وانعكاســـات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعجز في الميزان التجاري (وزارة الصناعة والتجارة،1990).

وهناك تحدياً آخر يتعلق بالقوة البشرية وارتفاع نسبة البطالة. فقد اتصف سوق العمل المحلي بأنه سوق مستورد للعمالة ومصدر لها في نفس الوقت، ومازال الاقتصاد الأردنـــي يتـــصف بانخفاض نسبة مشاركة السكان الأردنيين في القوى العاملة، ويعود الـــسبب لارتفاع عدد العاملين الوافدين وارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم واستمرار تدني مـــشاركة المرأة في سوق العمل. وقد تميز سوق العمل خلال فترة الثمانينيات ببروز ظاهرة عدم التوازن، حيث ارتفع معدل النمو في المعروض من القوى العاملة وانخفض معـــدل نمـــو الطلب في السوق المحلي متأثراً بعوامل التباطؤ الاقتصادي، وتجسد هذا الخلل في بروز ظاهرة البطالة وانخفاض معدل الزيادة في الأجور. ومن ناحية أخرى مـــازال سوق العمل يعاني من الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية غير الماهرة وشبه الماهـــرة خاصـــة في قطاعات الزراعة والإنشاءات وبعض قطاعات الخدمات (وزارة الصناعة والتجارة،1990).

ومن المشاكل التنموية الأخرى صغر حجم الاقتصاد. فالاقتصاد الأردني اقتصاد صـــغير، ويعزى ذلك لقلة الموارد ومحدودية السوق المحلي التي تُضعف من إمكانية تطبيق سياسة إحلال للمستوردات مما إثر على التركيب السلعي للصادرات والواردات، وأدى إلـــى غلـــبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ورغـــم أن الميـــزان التجاري الأردني ظل يعاني من عجز كبير إلا أن معالجته كانت ضـــمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تمثل في تنمية الصادرات الأردنية، وتنمية المـــوارد الـــسياحية لزيادة إسهامها في توفير إيرادات العملة الأجنبية، وإعادة جدولة القـــروض الخارجية بشروط أكثر يسراً والحصول على إعفاءات القروض الأمريكية وبعض القروض الأخرى.

وقد ركزت الحكومات الأردنية المتعاقبة على أسلوب التخطيط التنموي القطاعي فـــي التنمـــية، وقد أدى التركيز على هذا الأسلوب الذي استمر حتى عام 1980م إلى إهمال البعد المكاني المتمثل بتحقيق التوازن الإقليمي في توزيع المشروعات الاقتصادية والاجتماعـــية، بمـــا يحقق العدالة لجميع أقاليم المملكة.فكان من نتيجة ذلك أن تركزت المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في مراكز استقطابية محدودة في المدن الكبرى مثل عمان والزرقاء واربد، مما كان له الأثر السلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات الريفية(العثماني،1992م).

وعلـــى الرغم من أن المجتمعات الريفية ومن بينها منطقة الدراسة لم تغب عن ذهن المخطط الأردني، إلا إنها لم تحظ إلا بمكتسبات قليلة، فهي تعاني من مجموعة من المشكلات تتمثل في انخفاض الدخل بسبب ضعف الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني، وذلك بسبب مشكلات التربة والمياه والمناخ، ومعوقات تتعلق بتكنولوجيا الزراعة، في وقلـــة رأس المـــال وقصور أساليب التخطيط، والاعتماد على زراعة محاصيل معينة ونقـــص المهـــارات غير الزراعية،وعدم الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية، وتنعكس هذه الآثار على معدلات نمو الدخل الزراعي ونصيب الفرد منها، ومن ثم مدى ما يصيب الفرد من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي داخل هذه التجمعات وما يسببه ذلك مـــن ارتفاع في معدلات الهجرة (صالح،2002). في حين تتمثل المشكلات الاجتماعية فـــي بعـــض العـــادات والتقاليد التي تحد من التطوير وتعد عائقاً لعملية التنمية، وعدم الاستفادة من أوقات الفراغ وانتشار الأمية (عثمان،المرسومي،1989م).

ويـــتطلب عـــلاج هذه المشكلات ضرورة الاتجاه نحو تنمية هذه التجمعات من خـــلال تخطـــيط وتنفيذ سياسات وبرامج تتناول مختلف نواحي النشاط الإنساني، مثل التنمـــية الاقتـــصادية والاجتماعـــية والخدمـــية والتي تقدم مباشرة عن طريق الهيئات والمؤسسات التي يقع على عاتقها مجابهة وحل هذه المشكلات.

2.2 الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات منطقة الدراسة ومنهجها، وتناول العديد منها موضوع الدراسة.

أمـــا الدراســـات المتعلقة بالمنطقة فأهمها:ما ورد في كتاب بيردن 1956 عن جيولوجـــية الأردن،وما ورد في كتاب كونيل 1959 عن التطور الجيومورفولوجي لأخـــدود وادي الأردن، ومـــا ورد في كتاب عبد القادر عابد 1982 عن جيولوجيا الأردن،صخوره،تراكيبه،معادنه،ومياهه، وكتاب بحيري 1991 عن جغرافية الأردن. زيـــادةً علـــى مـــا ورد فـــي دراسة الطيب وآخرون 1990 عن الواقع الاقتصادي والاجتماعـــي في محافظة الكرك، والتي أوضحت تدني مستوى الدخل والخدمات في المـــنطقة. إضافةً إلى ما ورد في دراسة الطيب 2002 عن توزيع الدخل والفقر في محافظـــة الكرك،والتي أظهرت نتائجها أن متوسط دخل الفرد في محافظة الكرك ما يـــزال متدنياً بالمقارنة مع متوسط دخل الفرد الأردني،وأن هناك فروقاً واضحةً بين دخـــول أبـــناء المحافظة نفسها، كما أظهرت الدراسة أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطي الفقر المدقع والمطلق بلغت 12.8% و43.4% على التوالي.

أمـــا الدراســـات المتعلقة بالموضوع فأهمها: دراسة Salter (1973) والتي أوضحت البعد الجغرافي للتنمية، إذ أن الآثار التنموية تنتشر مكانياً من المناطق التي تنـــشأ فـــيها المـــشاريع إلـــى المناطق المجاورة. والدراسة التي قام بها Smith & Tweeten (1976)، عن مواقف السكان تجاه إستراتيجيات التنمية الريفية في ثلاثة مقاطعات في ولاية أوكلاهما، وقد أوضحت هذه الدراسة أن السكان المحليين يعرفون مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية ويقترحون حلولاً محددةً لهذه المشكلات. أما دراسة Gibson،etal (1979) فقـــد اعـــتمدت أســـلوباً منهجـــياً لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعـــية للمـــشاريع التـــنموية في المناطق التي تقوم بها. وقد أوضحت دراسة Nasair (1982)، الـــدور التنموي لسلطة وادي الأردن الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعـــي، وتحسين الخدمات السكنية والصحية والتعليمية والنقل المقدمة للسكان في

المـــنطقة، وبالتالـــي تقليل معدلات الهجرة. وقد توصلت دراسة العمري 1989 عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ المشروعات التنموية في الأغوار الجنوبية، إلى أن قيام مشاريع اقتصادية في المنطقة مثل مشروع البوتاس له تأثير واضح في تنمية المنطقة من خلال رفع مستوى الخدمات وتقليل الهجرة الخارجية نتيجة لتوفر فرص العمل فيها.

وقـــد أوضـــحت دراسة Savage، And Kishan .(1990) الآثار التنموية المتـــرتبة علـــى إقامة جامعة جنوب غرب تكساس في المجتمع المحلي، إذ بينت أن للجامعـــة دوراً في تحسين مستوى الدخل والعمالة والخدمات الاجتماعية، وذلك من خـــلال الـــدعم المادي المقدم من الجامعة ونفقات المجتمع الجديد للطلب على السلع والخـــدمات. أمـــا دراسة حتر 1991 بعنوان الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة قضاء الموقر/البادية الوسطى، فقد بينت أن النشاط الاقتصادي في المنطقة يقوم على زراعـــة القمح والشعير والعمل بالوظائف الحكومية والجيش، إضافةً إلى عدم توفر خدمات البنية التحتية في كافة التجمعات السكانية في المنطقة، وأن نسبة الأمية شكلت 40% مـــن حجـــم العيـــنة. أمـــا دراسة الحنيطي 1991.عن الفجوات التنموية بين المحافظات الأردنية.فقد أبرزت الفجوة التنموية بين المحافظات الأردنية بطريقة رقمية ضـــمن مقـــياس تـــنموي متعدد الأبعاد. وتشير هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من محـــاولات الحكومة الأردنية لتخفيض حدة التباين التنموي، إلا أن محافظات الشمال احتلت الرتب الثلاث الأولى في حين أن محافظات الجنوب احتلت الرتب الأخيرة في السلم التنموي، مما يزيد الفجوة التنموية بين محافظات الشمال مع نظيراتها بالجنوب.

أمـــا الدراسة التي قام بها Peritore،N.P &Pertore ، A.K(1995). حول مواقـــف السكان تجاه الإصلاح الزراعي في البرازيل، فقد أوضحت أن آراء السكان تخـــتلف عـــن آراء الحكومة بسبب اختلاف مصالح كل منها. وتبين دراسة الدماني 1995 عـــن الواقـــع الاقتـــصادي والاجتماعـــي لمنطقة البادية الجنوبية، أن لبعض الخـــصائص الاجتماعية والديموغرافية والثقافية خاصة ثقافة العيب تأثيراً سلبياً على

عملـــية التنمية في منطقة الدراسة تتضح آثارها في ارتفاع معدل الإعالة، وانخفاض مـــستوى التعلـــيم، بالإضـــافة أن لبعض الاتجاهات الثقافية تأثيراً سلبياً على العملية التـــنموية في المنطقة. أما دراسة خريسات 1997 عن الواقع الاقتصادي في منطقة غـــور الأردن الشمالي، فقد أوضحت الواقع الاقتصادي والاجتماعي في منطقة غور الأردن الـــشمالي وفي قرية الزمالية بالذات، وكشفت طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارســـها أهل القرية، ومدى تأثير ذلك على مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهـــا، وقـــد أوضحت الدراسة تدني مستويات الدخل لغالبية سكان القرية بسبب تفتت الملكـــية،وعدم استطاعة صغار المزارعين في بعض السنوات زراعة الأرض بسبب نقص رأس المال.بالإضافة إلى منافسة العمالة الأجنبية لها. وتوضح دراسة كساسبة 1999 عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروعي البوتاس والإسمنت في جنوب الأردن، آثار المشروعين الاقتصادية،واللذان لقيا تأييداً من السكان لمساهمتهما فـــي توفير فرص العمل ودعم الاقتصاد الوطني، أما عن الجانب الاجتماعي فقد وفر المشروعان خدمات اجتماعية وبنية تحتية.

أما الدراسات المتعلقة بالمنهجية فأهمها ما قام به Domanski (1995). حول مواقـــف الـــسكان المحليين تجاه الصناعة ونوعية الحياة في بولندا، فقد أوضحت أن المواقـــف الـــسلبية تجـــاه التنمية الصناعية تسود المدن الصناعية الكبرى والمناطق المجـــاورة لها، في حين تسود المواقف الإيجابية في المدن الصغيرة والمناطق التي تعتبر فيها الصناعة مصدراً للدخل وفرصاً للعمل. وتشير دراسة كساسبة 2002،عن البـــرامج المفـــضلة للتنمية في وادي عربة بالأردن، إلى اتفاق السكان المحلين على وجـــود مـــشكلات يعانـــون منها وعلى برامج مقترحة لحلها بما يكفل تحسين الدخل والخدمات والبنية التحتية.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة:

تعبر المنهجية عن الوسائل والطرق التي يتم استخدامها من أجل تحقيق أهداف الدراســة، وفي هذه الدراسة فقد تم استخدام المسح الميداني والملاحظات الميدانية مع الاســتعانة بخرائط المنطقة في الحصول على البيانات والمعلومات الأولية،أما اختبار فرضيات الدراسة فقد تمت من خلال استخدام تحليل اختبار مربع كاي.

2.3 مصادر البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على المصادر الثانوية والأولية، أما المصادر الثانوية فتتمثل في كتابات الباحثين من مراجع ومصادر تتعلق بموضوع التنمية بشكل عام وفي الأردن خاصــة، زيــادةً على التقارير والدراسات الصادرة عن الدوائر والمؤسسات الرسمية الأردنــية ذات العلاقــة بموضوع الدراسة، وأهمها وزارة التخطيط ودائرة الأرصاد الجــوية ودائــرة الإحــصاءات العامــة، ودائرة الأحوال المدنية، والمركز الجغرافي الأردني.

أما المصادر الأولية فتعتمد على المسح الميداني من خلال استبانه وزعت على عينة الدراسة بعد تحكيمها وتجريبها، وقامت الباحثة بالإشراف على تنفيذها عن طريق المقــابلات الرسمية لأرباب الأسر، وذلك من خلال عينة عشوائية تشكل (10%) من عدد الأسر في منطقة الدراسة ومن خلال سجلات الأحوال المدنية في أيلول عام 2005

3.3 مجتمع الدراسة والعينة الدراسية:

يــشكل مجتمع الدراسة مجموع الأسر موضوع البحث وعددها (6614) أسرة وهــي فــي لــواء عــي (عي،كثربا،جوزا) وعددها2967 أسرة، وفي لواء القطرانة (القطرانة،ســد الــسلطاني، الــوادي الأبيض) وعددها 1017 أسرة، وفي لواء فقوع (فقوع،صرفا،امرع،الزهراء) وعددها 2630 أسرة (جدول 3).

جدول رقم (3)

عدد السكان والأسر وحجم العينة في ألوية

عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	عدد الأسر	عدد أسر العينة	الذكور	الإناث	المجموع
عي	2967	282	8036	7779	15815
فقوع	2630	260	7328	7278	14606
القطرانة	1017	120	2926	3089	6015
المجموع	6614	662	18290	18146	36436

المصدر: ملفات دائرة الأحوال المدنية/الكرك 17-2-2005 .

أما عينة الدراسة فقد تمثلت في 662 من الأسر تمثل 10% من مجموع الأسر في منطقة الدراسة منها 282 أسرة في لواء عي (94 أسرة في عي و94 أسرة في كثربا و 94 أسرة في جوزا) وفي لواء فقوع 260 أسرة منها (70 أسرة في فقوع و70 أسرة في صرفا و70 أسرة في امرع و50 أسرة في الزهراء)، وفي لواء القطرانة 120 أسرة منها(40 أسرة في القطرانة و40 أسرة في سد السلطاني و40 أسرة في الوادي الأبيض) .

4.3 أداة الدراسة:

لقد قامت الباحثة بإعداد استبانة البحث بالاستعانة بتلك التي طبقها كساسبة 2002 عن البرامج المفضلة للتنمية في وادي عربة بالأردن وتعديلها لتحقيق أهداف الدراسة. وقد اشتملت هذه الاستبانة على (28) سؤالاً تبين آراء عينة الدراسة في (لواء عي ولواء فقوع ولواء القطرانة) حول أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتهم وطموحاتهم.

5.3 صدق أداة الدراسة:

بعـــد وضـــع الاستبانة في صورتها المبدئية فقد تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المختصين في قسم الجغرافيا بجامعة مؤتة لإبداء آرائهم حولها، وبعد تصويبها تم اختبارها على عينة استطلاعية مكونة من (30) أسرة من أسر مجتمع الدراسة قبل تنفيذها في أيلول 2005، وذلك للتعرف على مدى وضوح وفهم فقرات الاستبانة، وقد تم تعديل هذه الاستبانة في ضوء آراء المحكمين ونتائج العينة الاستطلاعية.

6.3 المعالجة الإحصائية:

لقـــد تـــم تبويب البيانات الميدانية التي تم الحصول عليها من الاستبانة، وجرى تحلـــيلها باستخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لقياس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة، أما فرضيات الدراسة فقد تم اختبارها باستخدام تحليل اختبار مربع كاي لمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحـــصائية بـــين آراء الـــسكان في مجتمع الدراسة حول المشكلات التي يواجهونها، والبرامج المقترحة لحلها على مستوى اللواء ومستوى الألوية.

7.3 صعوبات الدراسة:

يمكن تلخيص محددات الدراسة فيما يلي: -

1- قلـــة المعلـــومات والبيانات المتعلقة بمنطقة الدراسة، وقد تم الاستعاضة عنها في الملاحظات الميدانية والمقابلات الشخصية.

2-قـــيام بعض أرباب الأسر بإعطاء أرقام تؤدي إلى زيادة معدلات الإنفاق وتخفيض معدلات الدخول، لاعتقادهم أن ذلك سيساعدهم بالحصول على بعض المعونات، وقد عمدت الباحثة إلى محاولة الحصول على أرقام أكيدة من خلال الأسئلة المتقاطعة.

3- بُعـــد مجـــتمع الدراسة التي وزعت بها أداة الدراسة عن منطقة الباحثة مثل لواء القطـــرانة ولـــواء فقوع الأمر الذي أدى لبعض المتاعب للباحثة ومساعدي البحث المرافقين.

8.3 فرضيات الدراسة:

1- لا تـــوجد فـــروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة في التجمعات الـــسكانية موضـــوع الدراسة حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها على مستوى الألوية.

2- لا تـــوجد فـــروق ذات دلالـــة إحصائية بين آراء أفراد العينة في مختلف التجمعات السكانية موضوع الدراسة حول البرامج التنموية التي يقترحونها لحل مشكلاتهم، وذلك على مستوى الألوية موضوع الدراسة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

لقد تناولت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في منطقة الدراسة، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم, وتتضمن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخصائص المرتبطة بالسكان، وخدمات البنية الفوقية والتحتية والدخل ومصادر الثروة الزراعية والحيوانية، ويأتي الحرص على دراسة خصائص السكان؛ لأهميتها في العملية الإنتاجية ومدى فاعليتها الاقتصادية، أما المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فتتمثل في انخفاض الدخل والفقر والبطالة والمشكلات الزراعية ومشكلات الثروة الحيوانية والخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية, وتوضح هذه الخصائص ضرورة إحداث تغييرات من شأنها أن تعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين.

1.4 الخصائص الاجتماعية لسكان منطقة الدراسة:

1.1.4 الخصائص السكانية

تشير سجلات دائرة الأحوال المدنية لسنة 2005م أن عدد سكان منطقة الدراسة قد بلغ (36436) نسمة، ويشكل هذا العدد نحو (15.7%) من المجموع الكلي للسكان في محافظة الكرك، والبالغ عددهم حسب سجلات دائرة الأحوال المدنية (231507) نسمة. ومن ناحية أخرى تشكل منطقة الدراسة (53%) من مساحة محافظة الكرك البالغة (3451.2كم٢). وتبلغ الكثافة السكانية في منطقة الدراسة نحو (20) نسمة/كم ٢، في حين تبلغ هذه الكثافة في محافظة الكرك (67) نسمة/كم٢، وهي في الأردن (60)نسمة/ كم٢. ولعل من أسباب تدني الكثافة السكانية هنا هو: هجرة السكان من مناطقهم؛ لعدم توفر الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية وفرص العمل. ويوضح الجدول رقم (4) أن أكبر تجمع سكاني في منطقة الدراسة هو لواء عي، يليه لواء فقوع ثم لواء القطرانة

جدول (4)

عدد السكان والمساحة والكثافة السكانية في منطقة الدراسة لعام 2005م

التجمع	عدد السكان	مساحة اللواء كم٢	الكثافة السكانية كم٢	النسبة المئوية لعدد السكان
عي	15815	166	95	%43.4
فقوع	14606	114	128	%40.1
القطرانة	6015	1552	4	%16.5
المجموع	36436	1832	20	%100

المصدر: سجلات دائرة الأحوال المدنية/الكرك 17-2-2005م.

ويظهر الجدول(4) التفاوت في عدد السكان بين التجمعات السكانية الثلاثة، حيث نجـــد أن أكبر عدد من السكان في منطقة الدراسة يتجمعون في لواء عي ويشكلون ما نسبته 43.4% من سكان منطقة الدراسة، ثم يليها لواء فقوع ويشكلون ما نسبته 40.1 %، بينما تنخفض النسبة إلى 16.5% في لواء القطرانة. كما يوضح الجدول أن أعلى الكثافات السكانية في منطقة الدراسة هو في لواء فقوع، حيث بلغت (128)/كم٢ وأن أدنى نسبة كثافة سكانية هي في منطقة القطرانة، حيث بلغت (4)/ كم٢، ويرجع السبب في ذلك إلى علاقة السكان بالمساحة وموارد الزراعة والرعي التقليدية في هذه الألوية.

2.1.4 التركيب النوعي والتوزيع العمري لسكان منطقة الدراسة:

يعد التركيب النوعي (توزيع السكان حسب الذكور والإناث)والتركيب العمري (توزيع السكان حسب فئات الأعمار المختلفة) من العناصر المهمة والمؤثرة في التنمية، وتـــبعاً للإحصائيات السكانية لدائرة الأحوال المدنية 2005م (جدول رقم 5) فقد بلغت نسبة الذكور في منطقة الدراسة (50.2%) ونسبة الإناث 49.8% من المجموع الكلي للسكان في منطقة الدراسة.

جدول رقم (5)

توزيع سكان منطقة الدراسة حسب النوع

المنطقة	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع
عي	8036	7779	15815
فقوع	7328	7278	14606
القطرانة	2926	3089	6015
المجموع	18290	18146	36436
النسبة	%50.2	%49.8	%100

المصدر: سجلات دائرة الأحوال المدنية/الكرك 17-2-2005م.

أمـــا بالنـــسبة للتركيب العمري الذي يعد عنصراً مهماً في التحليل السكاني،فإن الجدول رقم(6) يوضح أن معظم السكان يتركزون في الفئة العمرية الأقل من خمسة عشر سنة.حيث شكلت هذه الفئة 38% من مجموع السكان في منطقة الدراسة، وكانت نسبة الذكور في هذه الفئة 38.3% ونسبة الإناث 37.7%، ويوضح الجدول أن مجتمع الدراسة مجتمع فتي، وهذا يتطلب جدية التفكير في توفير المشاريع ذات الكثافة العمالية العالـــية فـــي منطقة الدراسة، بهدف توفير فرص العمل والحد من هجرة السكان إلى المناطق الأخرى بحثاً عن العمل.

جدول رقم (6)

التوزيع العمري لسكان منطقة الدراسة حسب الجنس.

الفئة العمرية	المجموع	ذكور	إناث
5-0	3514	1801	1713
9-6	3651	1844	1807
14-10	3773	1955	1818
19-15	3595	1829	1766
24-20	3279	1720	1559
29-25	2627	1396	1231
34-30	2042	1069	973
39-35	1614	815	799
44-40	939	418	521
49-45	785	369	416
54-50	726	345	381
59-55	566	264	302
64-60	523	270	253
65+	1189	570	619
Unspec	15	11	4
المجموع	28838	14676	14162

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2004م.

3.1.4 متوسط حجم الأسرة:

توضـــح الدراسة الميدانية التي تمت في شهر أيلول 2005م لحوالي 662 أسرة في منطقة الدراسة، أن متوسط حجم الأسرة قد بلغ 6.8 أفراد، ويرجع السبب في ذلك إلـــى الـــزواج المبكر، وانتشار نمط الأسرة الممتدة إضافة إلى تدني مستويات الثقافة والثراء المرتبطة بأسرة كبيرة الحجم، علماً بأن متوسط حجم الأسرة في محافظة الكرك هـــو (6.2) فرد، وهو في الأردن (5.4) لسنة 2004م تبعاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة،2004.

4.1.4 التعليم:

توضح الدراسة الميدانية ارتفاع مستوى الأمية لفئة الأعمار الأكثر من 15 عاماً من سكان العينة (جدول 7) (شكل 7)، إذ بلغت نسبة الأميين إلى مجموع أفراد العينة 15.2%، وتعـد هـذه النسبة مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت مع نسب الأمية في المملكة الأردنـية، والتـي تقـدر بنحو 10.3% تبعاً لبيانت دائرة الإحصاءات العامة،2004، ويوضح الجدول أن أعداد الأميين من الإناث أعلى منه عند الذكور، حيث بلغت نسبة الأمـية لدى الإناث نحو 16.2% مقابل 14.2% عند الذكور كما أظهرته نتائج العينة، ويعـود ارتفـاع نسبة الأمية بين الإناث إلى العادات الاجتماعية المتوارثة في الاهتمام بتعليم الذكور، والزواج المبكر للإناث وتفضيل عملهم في المنزل، والقيام بمهام الأسرة على حساب متابعة الدراسة.

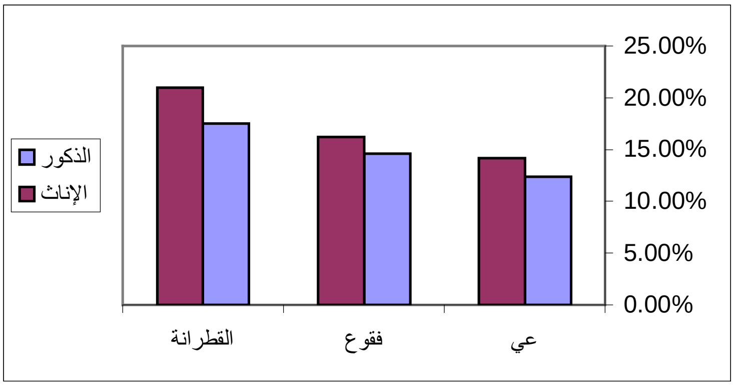
وتـتفاوت نسب الأمية من لواء لآخر في منطقة الدراسة كما هو واضح من الجدول، حيث تشكل نسبة الأمية في لواء عي أدنى مستوياتها (13.3%)، بينما بلغت نسبة الأمية في لواء القطرانة أعلاها (19.3%)، ويعود ذلك لارتفاع نسبة الأمية بين الإناث في القطرانة والتي بلغت نحو 21%.

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي للأمية لذوي الأعمار أكثر من 15 عاماً لدى أفراد العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	الذكور		الإناث		النسبة
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الكلية %
عي	35	12.4	40	14.2	13.3
فقوع	38	14.6	42	16.2	15.4
القطرانه	21	17.5	25	21	19.3
المعدل	94	14.2	107	16.2	15.2

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (7)

التوزيع النسبي للأمية لذوي الأعمار أكثر من 15 عاماً لدى أفراد العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

5.1.4 خدمات البنية التحتية:

أمـــا فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية يوضح الجدول رقم (8) أن 99.1% من المساكن في منطقة الدراسة تتوفر فيها خدمات الكهرباء مقابل 99.5% من السكان في المملكـــة الأردنـــية تبعاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة،2004، إلا أنهم يعانون من استمرار انقطاع التيار الكهربائي وخاصة في فصل الشتاء، كما أن معظم الشوارع في منطقة الدراسة خالية من الإنارة، وأن نحو 98.9% من سكان هذه الألوية تتوفر لديهم خدمات المياه ولكن على فترات متباعدة مقابل 97.7% في المملكة الأردنية تبعاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة،2004، وتوضح الدراسة الميدانية أن جميع السكان يسكنون بيوتاً ثابتةً معظمها من الطوب الأسمنتي، وأن طرق المواصلات المعبدة تصل إلى كافة الـــتجمعات الـــسكنية بالإضـــافة إلى الطرق الزراعية، إلا أن هناك شكوى من نوعية الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية.

جدول رقم (8)

التوزيع النسبي لتوفر خدمات البنية التحتية.

اللواء	خدمات الكهرباء		خدمات المياه	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
عي	280	99.3	281	99.6
فقوع	258	99.2	258	99.2
القطرانه	118	98.3	216	96.6
المجموع	656	99.1	655	98.9

المصدر: الدراسة الميدانية.

2.4 الخصائص الاقتصادية:

1.2.4 الدخل ومصادره

تهدف برامج الخطط التنموية الأردنية إلى زيادة معدلات دخول الأفراد كوسيلة لرفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وتحسين مستوى حياتهم الاجتماعية، ويعتبر الدخل من أهم المقاييس التي تعبر عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد والأسرة (الربابعة،1988).

وتشير بيانات الجدول رقم (9) أن 5.6% من أسر العينة تبلغ دخولهم السنوية أقل من 1000 ديناراً/العام، وأن 16.5% من أسر عينة السكان تتراوح معدلات دخولهم السنوية ما بين 1000-2000 دينار، أي أن حوالي 22.1% من الأفراد تبلغ دخولهم السنوية أقل من 2000 دينار، بينما تشير بيانات هذا الجدول إلى أن 29.8% من مجموع أسر العينة تتراوح دخولهم السنوية بين 2000-5000 ديناراً، وأن 48.2% من الأسر تتجاوز معدلات دخولهم السنوية 5000 ديناراً، ويبلغ متوسط دخل الأسرة في منطقة الدراسة 267 ديناراً/الشهر، وهو في الأردن 465.83 ديناراً/الشهر (تبعاً لبيانات دائرة الأحصاءات العامة،2003م). ويختلف مستوى الدخل بين ألوية الدراسة،

فهـو في عي 276 ديناراً/الشهر، وفي فقوع 269 ديناراً/الشهر، وفي القطرانة 241 ديناراً/الشهر.

وتعكس بيانات الجدول تدني معدلات دخول أسر العينة، وتتفاقم مشكلة تدني هذه الدخول إذا ما علمنا أن معدل حجم الأسرة في عينة الدراسة (6.8) أفراد، مما يشير إلى ارتفـاع معدل الإعالة، وتدني نصيب الفرد الواحد من دخل الأسرة، ويترتب على ذلك نتائج سلبية على رفاهية الفرد بشكل خاص والأسرة بشكل عام، وتعود أسباب انخفاض هـذه الدخول لقلة فرص العمل، وانعدام وجود مشاريع تنموية إنتاجية في هذه الألوية بشكل عام.

جدول رقم (9)

التوزيع النسبي للدخل السنوي لأسر العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك

اللواء	أقل من 1000		من 1000-2000		من 2000-5000		أكثر من 5000	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عي	17	6	33	11.7	75	26.6	157	55.7
فقوع	15	5.8	38	14.6	80	30.8	127	48.8
القطرانه	5	4.2	38	31.7	42	35	35	29.2
المجموع	37	5.6	109	16.5	197	29.8	319	48.2

المصدر: الدراسة الميدانية.

أمـا فيما يتعلق بمصادر دخل السكان في منطقة الدراسة فيوضح (الجدول 10) شكل (8)، أن الأسر في منطقة الدراسة تعتمد على مصادر دخل مختلفة، حيث يعتمد 37.46% من مجموع أسر العينة على الوظائف الحكومية، ويشكل هذا المصدر المرتبة الأولـى بـين مصادر الدخل في منطقة الدراسة، ويدل ذلك على اعتماد سكان منطقة الدراسة بشكل رئيس على القطاع العام في الحصول على دخولهم. يلي هذا المصدر في

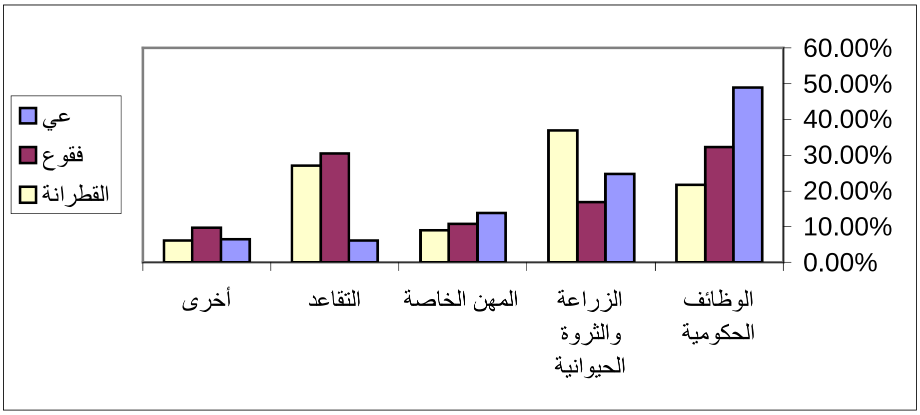
الأهمية الدخل المتأتي من الزراعة والثروة الحيوانية وبنسبة 23.9% من مجموع دخل الفــرد، وذلك لملاءمة الظروف الطبيعية لهذا القطاع في منطقة الدراسة، حيث بلغت نسبة المعتمدين على هذا المصدر 36.97% في لواء القطرانة و24.8% في لواء عي و16.9% فـــي لواء فقوع. أما الدخل المتأتي من التقاعد فيأتي بالمرتبة الثالثة كمصدر مـــن مـــصادر الدخل الرئيسية في الألوية الثلاث وبنسبة 19.36% من مجموع أفراد العيـــنة، وهـــذا يعني ارتفاع نسبة الدخل المتأتي من مصدر الحكومة، وعليه فإن نسبة الـــدخل المتأتي من الوظائف الحكومية تصل إلى 56.82%. ويحتل الدخل المتأتي من المهـــن الخاصة في المرتبة الرابعة كمصدر دخل بالنسبة للأفراد في منطقة الدراسة، ويـــشكل 11.8% مـــن مجموع الدخل الذي يحصل عليه السكان في المناطق التنموية الـــثلاث، وتشكل الدخول من مصادر أخرى كالعقارات والإيجارات وغيرها ما نسبته 7.8% من مصادر دخل أسر عينة الدراسة.

جدول رقم (10)

الأهمية النسبية لمصادر الدخل لسكان العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	الوظائف الحكومية		الزراعة والثروة الحيوانية		المهن الخاصة		التقاعد		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عي	138	48.9	70	24.8	39	13.8	17	6.1	18	6.4
فقوع	84	32.3	44	16.9	28	10.8	79	30.4	25	9.6
القطرانة	26	21.7	44	36.97	11	9.0	32	27	7	6.0
المعدل	248	37.46	158	23.9	78	11.8	128	19.36	50	7.8

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (8)

الأهمية النسبية لمصادر الدخل لسكان العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

2.2.4 الزراعة والثروة الحيوانية:

تعتبــر الحــيازات الزراعية والحيوانية من أهم مصادر الدخل التي تقوم على المــوارد الطبيعية للمنطقة، وتشير بيانات الجدول رقم (11) أن نحو 50.3% من أسر العيــنة تمتلك أراضٍ تقل مساحتها عن 50 دونماً، وان نسبة الأسر التي تمتلك أراضٍ تقــل مساحتها عن 100 دونماً قد بلغت 57.7%، أما مجموع الأسر التي تقل مساحة ملكياتها عن 150 دونماً فقد شكلت ما نسبته 64.5%، في حين تبين الدراسة الميدانية أن نسبة الأسر التي تمتلك أراضٍ زراعية تقل مساحتها عن 150 دونماً، قد بلغت 72.3 % في لواء فقوع و 65.6% في لواء عي و 45% في لواء القطرانة. ومن هذه النسب نستنتج أن الملكية الزراعية في منطقة الدراسة تمتاز بصغر حجمها نتيجة نظام الإرث الممارس في المنطقة.

جدول (11)

النسب التراكمية لملكية الأراضي الزراعية لدى أسر العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

المساحة	عي		فقوع		القطرانة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 50 دونم	140	49.6	151	58.1	42	35	333	50.3
أقل من 100 دونم	25	58.5	19	65.4	5	39.2	382	57.7
أقل من 150 دونم	20	65.6	18	72.3	7	45	427	64.5

المصدر: الدراسة الميدانية.

أمـــا بالنـــسبة للمساحة المستغلة من الأراضي في كل لواء، فقد أظهرت نتائج الدراســـة أن مساحة الأراضي الزراعية التي تمتلكها أفراد العينة في الألوية الثلاث قد بلغـــت 13474 دونمـــاً، أُســـتغل منها ما نسبته 53% من المساحة الكلية للأراضي (جـــدول 12)، وتختلف هذه النسبة من لواء لأخر فقد بلغت هذه النسبة في لواء فقوع 64.6% وفي لواء عي 51.3% وفي لواء القطرانة49%، وهذا يدل على ارتفاع نسبة الأراضـــي الـــزراعية غير المستغلة، وقد بلغت الأراضي غير المستغلة على مستوى الألـــوية47% حـــيث بلغت 51% في لواء القطرانة و35.4% في لواء فقوع؛ ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الأراضي غير المستغلة، لانحدار المنطقة ووعورتها، وجفاف بعض المناطق وانخفاض العائد منها.

أمـــا من حيث نظام الزراعة، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن مساحة الأراضـــي الزراعية المستغلة من قبل مالكيها قد بلغت 69.2%، في حين بلغت نسبة مـــساحة الأراضـــي المـــستغلة من قبل المستأجرين 18%، ونسبة مساحة الأراضي الزراعية المستغلة بطريقة المشاركة 12.7%. وتشير بيانات الجدول نفسه أن ما نسبته 30.7% من الأراضي الزراعية تستغل من غير أصحابها بنظامي الإيجار والمشاركة، وترتفع هذه النسبة في لواء فقوع عنها في ألوية عي والقطرانة.

جدول رقم (12)

الأراضي المستغلة ونظم استغلالها لدي سكان العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	المساحة (دونم)	الأراضي المستغلة %	الأراضي غير المستغلة %	الأراضي المستغلة من المالك %	الأراضي المؤجرة %	الأراضي بالمشاركة %
عي	4752	51.3	48.7	66.8	19.0	14.2
فقوع	6105	49.0	51.0	61.9	22.3	15.8
القطرانة	2617	64.6	35.4	91.2	6.0	2.8
المجموع	13474	53.0	47.0	69.2	18.06	12.7

المصدر: الدراسة الميدانية.

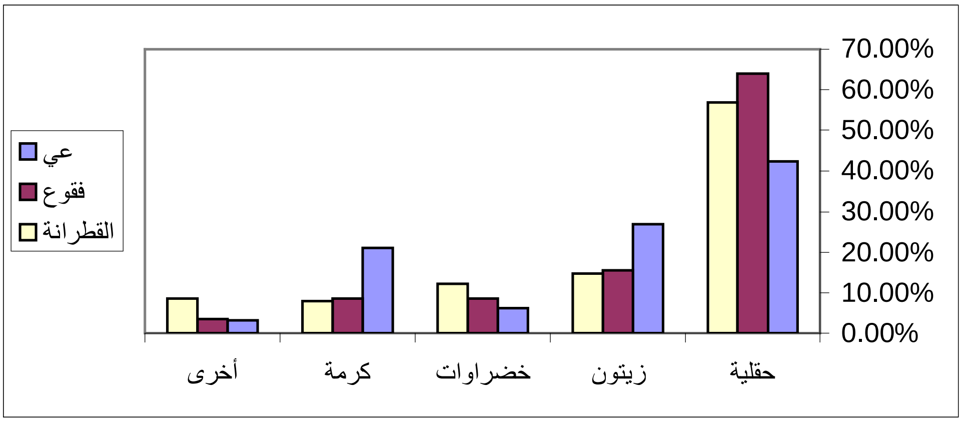
أما فيما يتعلق بنوعية المحاصيل التي تزرع بها الأراضي الزراعية المستغلة في منطقة الدراسة فهي الحبوب يليها الزيتون ثم الكرمة والخضراوات (جدول 13) و (شكل 9)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته 54.4% من الأراضي الزراعية في هذه الألوية تزرع بالحبوب، وبهذه النسبة تحتل زراعة الحبوب المرتبة الأولى في جميع الألوية، وترتفع هذه النسبة في لواء فقوع حيث تشكل 63.9% من المساحة الكلية؛ وذلك بسبب خصوبة التربة وسهولة الأرض. وعلى الرغم من أن هذه المحاصيل الحقلية تشكل نسبة عالية من الأراضي الزراعية المستغلة، إلا أنها لا تكفي لسد حاجة السكان بسبب تذبذب إنتاجها من موسم لآخر لاعتمادها على مياه الأمطار التي تتذبذب من موسم لآخر. ثم يليها في المكانة الزيتون حيث تبلغ نسبة مساحة الأراضي المزروعة به 19% من المساحة الكلية، وتحتل زراعة الكرمة المركز الثالث وبنسبة 12.6% من مساحة الأراضي الزراعية الكلية. (وتزداد مساحة الأراضي المستغلة بالزيتون والكرمة في لواء عي عنها في باقي الألوية لوفرة مياه الري من الينابيع)، في حين تحتل زراعة الخضراوات المركز الرابع وبنسبة 9%، وتأتي زراعة الأشجار الأخرى كالوزيات والتفاحيات في المركز الخامس، وبنسبة 5% من المساحة الكلية.

جدول رقم (13)

التوزيع النسبي للمساحات المحصولية في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	المساحة (المستغلة)	حقلية %	زيتون %	خضروات %	كرمه %	أخرى %
عي	2313	42.4	26.9	6.3	21.1	3.2
فقوع	3102	63.9	15.5	8.5	8.5	3.5
القطرانة	927	56.9	14.7	12.2	7.9	8.3
المجموع	6342	54.4	19.0	9.0	12.6	5.0

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (9)

التوزيع النسبي للمساحات المحصولية في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية (جدول 14)، فتشير بيانات مديرية زراعة محافظة الكرك 2005 إلى أن أعداد الثروة الحيوانية في هذه الألوية تشمل الضأن والماعز والأبقار والجمال، ويوضح (الجدول 14) أن منطقة الدراسة تضم 178051

رأساً من الضأن و38614 رأساً من الماعز و26 رأساً من الأبقار و300 رأساً من الجمال، وترتفع أعداد الضأن والماعز والجمال في القطرانة بسبب طبيعة المنطقة.

وتعــود أهمــية الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة إلى دورها في تنويع مصادر الــدخل للــسكان، ورفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة عند استخدام الطرق الحديثة في تربيتها، والتركيز على زيادة أعدادها، ودعم مربي الثروة الحيوانية عن طريق تقديم القروض والتسهيلات المالية والأعلاف لهم.

وتوضح البيانات الميدانية أن أهم المشكلات التي تواجه مربي الثروة الحيوانية هي نقــص الأعلاف،بــسبب عــدم كفاية العلف المدعوم من الحكومة، وطول فترة تغذية الحــيوانات بالعلــف، بسبب سنوات الجفاف المتكررة التي تؤدي إلى تدهور المراعي الطبيعية وعدم كفايتها.

جدول رقم (14)

أعداد الثروة الحيوانية في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

نوع الحيوان	عي	فقوع	القطرانه	المجموع
ضأن	11442	22609	144000	178051
ماعز	8621	14459	15534	38614
ابقار	2	24	-	26
جمال	-	-	300	300

المصدر: مديرية زراعة محافظة الكرك 2005.

الخلاصة

مــن خــلال استعراضــنا للنتائج المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعية و الاقتصادية لعينة الدراسة، تبين أنها تشكل قيوداً سلبية أمام أية خطط، أو برامج تنموية تهدف إلى تحقيق رفاهية أفراد المنطقة.

فقد أظهرت نتائج الدراسة سيادة نمط الأسرة الممتدة في عينة الدراسة، حيث بلغ متوســط حجم الأسرة 6.8 أفراد علماً بأن متوسط حجم الأسرة في الأردن 5.4 أفراد لعــام 2004م، ولا تزال اتجاهات أرباب أسر العينة سلبية، فهم يفضلون حجم الأسرة الكبيرة لتوفير قوة عمل بشرية، إلا أن كبر حجم الأسرة وزيادة عدد أفرادها في منطقة الدراسة ترتبط بدخول شهرية قليلة.

ومن ناحية أخرى يعكس التركيب العمري لعينة الدراسة زيادة عدد المعالين من الــذين تقــل أعمارهم عن 15 عاماً ونسبتهم 38%، ومَنْ تزيد أعمارهم عن 64 سنة بنسبة 4.2% وهذا بالتالي يشير إلى أن معدل الإعالة في منطقة الدراسة مرتفع نسبياً.

وقــد أظهــرت البــيانات الميدانية ارتفاع نسبة الأمية إلى مجموع أفراد العينة حوالــي(15.2%)، وتعد هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت مع نسبة الأمية في المملكة بــشكل عام والتي تقدر بحوالي 10.3%، ويشكل هذا الوضع أحد المعوقات الرئيسية لإدماج سكان منطقة الدراسة في تسريع التنمية.

وتــشير البــيانات الميدانية أن نسبة المستفيدين من خدمات المياه والكهرباء قد وصــلت إلــى درجــة قريبة من الاكتمال في منطقة الدراسة رغم الشكوى من جودة الخدمة، كما أظهرت هذه البيانات تدني معدلات الدخل لأسر العينة، حيث بلغ متوسط دخــل الأســرة فــي منطقة الدراسة 267 ديناراً/الشهر، وهو متدنٍ جدا إذا ما قورن بمتوســط دخــل الأســرة في المملكة بشكل عام ، ولا شك أن هذا الوضع يؤثر على مستوى رفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم وأن غالبية العاملين في عينة الدراسة يعملون في قطاع الخدمات في الوظائف الحكومية والعسكرية وغيرها من المهن التي لا تحتاج إلى مهارات عالية، وهذا من شأنه أن يؤثر على مشاريع التنمية.

أما النشاط الزراعي فقد أظهرت بيانات الدراسة أن الملكية الزراعية في منطقة الدراســة تمــتاز بصغر حجمها وتعدد مالكيها، وقد بلغت نسبة الأسر المالكة لأراضٍ زراعية تقل مساحتها عن 150 دونماً 64.5%، وأن نسبة الأراضي المستغلة هي 53 % مــن مجمــوع الأراضي الزراعية والبالغة مساحتها 13474 دونماً، وتستغل هذه الأراضـــي بــشكل رئيس في إنتاج الحبوب والزيتون والكرمة والخضراوات. ويواجه المــزارعون مشكلات حقيقية تتعلق بارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج واعتماد الزراعة على الأمطار التي يتذبذب سقوطها من موسم لآخر. وتعتمد منطقة الدراسة في إنتاجها للثروة الحيوانية على تربية الضأن والماعز و الجمال، ويتركز ثلثي الثروة الحيوانية في لواء القطرانة، ويواجه مربو الثروة الحيوانية مشكلات تتعلق بنقص الأعلاف بسبب عــدم كفاية العلف المدعوم من الحكومة وتدهور المراعي الطبيعية في المنطقة بسبب تكرار سنوات الجفاف الناتجة عن تدني سقوط الأمطار.

وخلاصـــة القــول فــإن هذه الألوية بحاجة إلى توفير فرص العمل والمشاريع الإنتاجــية، وتشجيع الحد من الزيادة السكانية والحد من نسبة الأمية وتحسين مستوى الخدمات.

3.4 مشكلات السكان الاقتصادية والاجتماعية

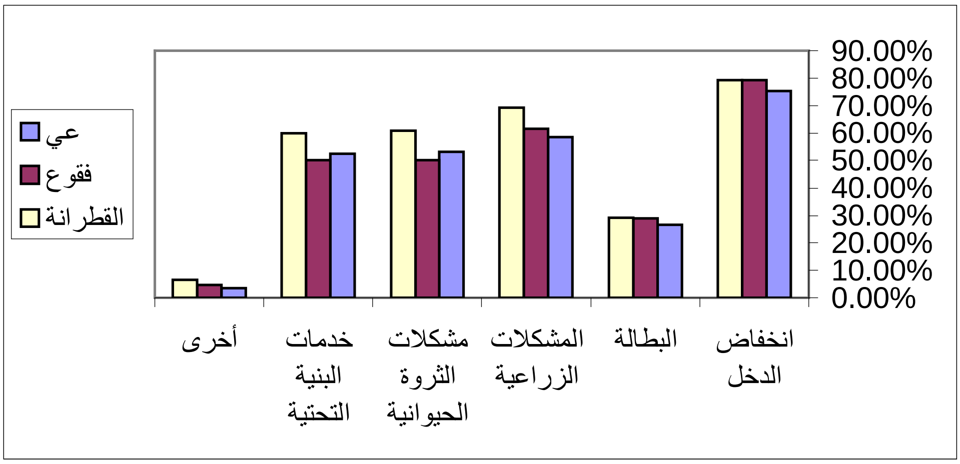
يعاني سكان منطقة الدراسة من مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ويوضـــح الجـــدول (رقم 15) وشكل (10) أن معظم أسر العينة تعاني من مشكلات اقتصادية بالدرجة الأولى تتمثل في انخفاض الدخل يليها مشكلة البطالة، ثم المشكلات الـــزراعية والحيوانـــية، في حين تركزت المشكلات الاجتماعية بالخدمات الاجتماعية والبنـــية التحتية. ومما لا شك فيه أن معظم المشكلات التي تعاني منها الألوية الثلاث موضـــوع الدراسة يعاني منها المجتمع الأردني بشكل عام، وأهمها مشكلات انخفاض الدخل والبطالة. ولم تظهر نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الـــسكان المحليـــين فـــي المناطق التنموية موضوع الدراسة حول مشكلاتهم عند مـــستوى الدلالـــة (0.5) ودرجـــات الحرية (2) وقد كانت قيمة مربع كاي المعيارية (5.99)، وســـنتناول فـــيما يلي مشكلات انخفاض الدخل والفقر والبطالة، والمشكلات المتعلقة بالخدمات والبنية التحتية والزراعة والثروة الحيوانية.

جدول رقم (15)

المشكلات التي تواجه أسر العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانه في محافظة الكرك.

اللواء	انخفاض الدخل		البطالة		المشكلات الزراعية		مشكلات الثروة الحيوانية		الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عي	212	75.2	75	26.6	165	58.5	150	53.2	148	52.5	10	3.5
فقوع	206	79.2	75	28.8	160	61.5	130	50	130	50	12	4.6
القطرانه	95	79.2	35	29.2	83	69.2	73	60.8	72	60	8	6.6
المجموع	513	77.5	178	26.9	408	61.6	353	53.3	350	52.9	35	5.3
قيمة مربع كاي	1.510		1.141		5.61		3.88		3.329		0.712	

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (10)

المشكلات التي تواجه أسر العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

1.3.4 انخفاض الدخل:

تعكس مستويات الدخل في المجتمع مدى انتشار ظاهرة الفقر سواء كان هذا فقراً مطلقاً أو مدقعاً، وتعكس بنفس الوقت مظاهر الغنى ومستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعتبر من أهم المقاييس التي تعبر عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد والأسرة.

وتوضح الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة أن معظم أسر العينة ذات دخول منخفضة، حيث يوضح الجدول (15) أن ما نسبته 77.5% من أسر العينة ذات دخل منخفض، ويرافق ذلك ارتفاع في معدل الإعالة وحجم الأسرة والبطالة، ويشكو 52.5% من أسر العينة في لواء عي من مشكلة انخفاض الدخل، وترتفع هذه النسبة في لواء فقوع ولواء القطرانة لتصل إلى 79.2% و 79.2% على التوالي، وقد يعزى السبب في ذلك لارتفاع نسبة صغار السن في مجتمع الدراسة والذي يصنف كمجتمع فتي حيث تصل نسبة من هم دون 15 عاماً به إلى 38% من مجموع السكان الكلي في منطقة الدراسة، ويرافق ذلك ارتفاع نسبة من هم على مقاعد الدراسة وتدني نسبة مشاركة المرأة في العمل.

وقد دفع انخفاض مستوى الدخل العديد من أفراد العينة للبحث عن مصادر دخل خـــارج منطقة الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة العاملين خارج منطقة الدراسة هم 36%، أما عدد الراغبين بالعمل خارج هذه الألوية لتحسين دخولهم فتقدر ب 10%. مما يترتب عليه هجرة المواطنين ونزوح السكان، الأمر الذي يتطلب إقامـــة مـــشاريع تنموية في منطقة الدراسة؛ لخلق فرص عمل تستوعب هذه العمالة، وتخفف من مستويات الفقر والبطالة، وهجرة السكان خارج مناطقهم.[1]

2.3.4 الفقر:

يعرف الفقر المطلق بأنه: الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعُد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق مِنْ الحياة.

ويعد الفقر مؤشراً على انخفاض الدخل الذي ترتفع نسبته في منطقة الدراسة بناء علـــى ما أظهرته نتائج العينة، وتشير دراسات وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية لتقييم الفقـــر فـــي الأردن لعـــام 2004 أن حـــد الفقر المطلق (خط فقر الغذاء + خط فقر الاحتـــياجات غير الغذائية) على مستوى المملكة هو (392) ديناراً للفرد سنوياً، بينما يتـــراوح هذا الحد (364) ديناراً للفرد سنوياً في محافظة الكرك، وتبلغ نسبة الفقر في محافظـــة الكـــرك تبعاً لهذا الحد 12.2%، وهذه النسبة في الأردن 14.2%. ويوضح الجدول رقم (16) وشكل (11) حدود تقديرات السكان للفقر المطلق في منطقة الدراسة (الفقـــر الاجتهادي) والذي يعتمد على ما يجتهد به الأفراد في المجتمع من تقدير الحد الأدنى لمستوى المعيشة لعائلة مكونة من 5-6 أفراد وهو 313 ديناراً بالشهر، ويضم هذا الحد ما نسبته 26.7% من مجموع الأسر التي شملتها العينة، وقد بلغت هذه النسبة 26.2% مـــن (74) أســـرة في لواء عي و26.9% من (70) أسرة في لواء فقوع و 27.5% من (33) أسرة في لواء القطرانة، ولهذا يعتبر ارتفاع نسبة الفقر مؤشراً على

---

[1] يبلغ معدل الإعالة في منطقة الدراسة 1.9 وهو في لواء عي 2, وفي لواء فقوع 1.9, وفي لواء القطرانة 1.7, أما متوسط حجم الأسرة فهو 6.8 أفراد (انظر ص 41) في حين يبلغ معدل البطالة 18.4% (انظر ص 58).

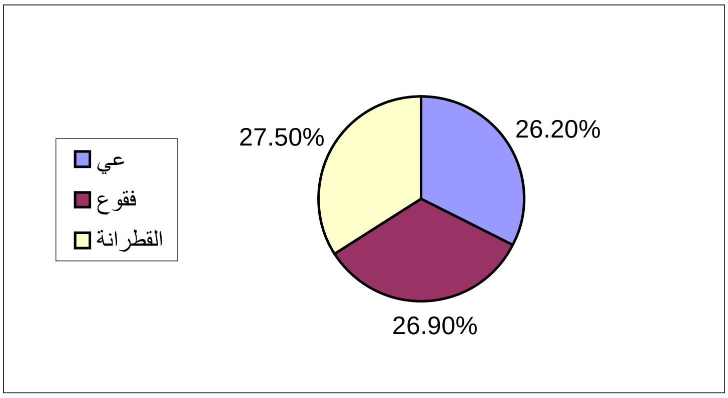
تردي الأوضاع الاقتصادية والمستوى المعيشي لأسر منطقة الدراسة، وأن معالجة الفقر تتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان فقراً.

جدول رقم (16)

توزيع الأسر في منطقة الدراسة ضمن حدود تقديرات السكان للفقر المطلق في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	تقديرات السكان للفقر المطلق	
	العدد	النسبة %
عي	74	26.2
فقوع	70	26.9
القطرانة	33	27.5
المجموع	177	26.7

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (11)

توزيع الأسر في منطقة الدراسة ضمن حدود تقديرات السكان للفقر المطلق في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

3.3.4 البطالة:

تعــد البطالة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص، وهي إحدى نتائج التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها دول المنطقة، ومنها الأردن خلال عقد التسعينات، وتحد ظاهرة البطالة من رفاهية الأفراد، وهي تزداد في المجتمعات التي تقل فيها فرص العمل؛ بسبب التراجع المستمر في عمليات الاستثمار الكبيرة ومحدودية النشاط الاقتصادي.

ويوضح الجدول(15) أن نسبة البطالة في منطقة الدراسة قد بلغت 26.9% من مجمــوع أفراد العينة، وهي نسبة عالية مقارنة مع مثيلاتها بالمملكة، والتي تقدر بنسبة 15.7% تبعاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2005، وقد بلغ معدل البطالة وفق نتائج العينة 18.4% وهو معدل مرتفع (جدول 17) في حين بلغ أقصى حد له 20.3% في لواء القطرانة، وأدنى حد له 17.1% في لواء عي. ويوضح الجدول نفسه أن نسبة الأمية بين العاطلين عن العمل هي 17.7% في منطقة الدراسة بشكل عام، وتصل هذه النــسبة إلى 20% من العاطلين في لواء القطرانة و 17.7% في لواء فقوع و16.7% في لواء عي، كما أظهرت نتائج العينة أن نسبة المتعطلين الذين تزيد فترة تعطلهم عن الــسنتين قد بلغت 19% من مجموع العاطلين في منطقة الدراسة ، حيث وصلت إلى 22.5% في لواء القطرانة و 18.1% في لواء عي و19.6% في لواء فقوع.

جدول رقم (17)

توزيع القوى العاملة لأسر العينة في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك

اللواء	القوى العاملة	العاملون	العاطلون	معدل البطالة %	الأمية لدى العاطلون %	البطالة لسنتين أو أكثر%
عي	813	674	139	17.1	16.7	18.1
فقوع	783	644	139	17.8	17.7	19.6
القطرانة	349	278	71	20.3	20	22.5
المجموع	1945	1596	349	18.4	17.7	19

المصدر: الدراسة الميدانية.

ويوضـــح الجـــدول (18) أن ارتفاع نسبة البطالة في عينة الدراسة يرجع إلى أسباب عديدة أهمها عدم توفر فرص العمل بسبب ضعف الاستثمار في المنطقة، حيث يرى 63% من العاطلين عن العمل أن سبب بطالتهم يعود إلى عدم توفر فرص للعمل، وقد أحتل هذا السبب المرتبة الأولى في إجابات المبحوثين في منطقة الدراسة، وبلغت نسبتهم 66.7% في لواء القطرانة و 63.5% في لواء فقوع و 61% في لواء عي، في حـــين أن ما نسبته 16.8% من العاطلين تنقصهم الخبرة والمهارة المناسبة، وأن نسبة 10.4% منهم يعزون سبب بطالتهم إلى عدم ملاءمة العمل، في حين أن 6.5% يرون أن ســـبب بطالتهم هو منافسة العمالة الأجنبية، فيما شكلت الأسباب الأخرى كالعادات والتقاليد نسبة 3.2%.

جدول رقم (18)

آراء السكان حول أسباب البطالة في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	عدم توفر فرص عمل		عدم توفر الخبرة		منافسة العمال الأجانب		عدم ملائمة العمل		أخرى	
	العدد	النسبة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عي	172	61	42	14.9	20	7.1	35	12.4	12	4.3
فقوع	165	63.5	49	18.8	15	5.8	24	9.2	6	2.3
القطرانه	80	66.7	20	16.7	8	6.7	10	8.3	3	2.5
المجموع	417	63	111	16.8	43	6.5	69	10.4	21	3.2

المصدر: الدراسة الميدانية.

ولهـــذا فإن توفير المشاريع الإنتاجية ومراكز التدريب المهني وتوفير القروض لإقامـــة مـــشاريع أسرية تُساهم إلى حد كبير في معالجة مثل هذه المشكلة وفي تنمية المنطقة.

4.3.4 الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية:

على الرغم من جهود الحكومة الأردنية في توفير الخدمات الاجتماعية وخدمات البنـــية التحتية في منطقة الدراسة، إلا أنها دون المستوى المطلوب، فقد تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن 52.9% من أفراد العينة يشكون من مشكلة تدني مستوى خدمات البنية التحتية (جدول 15)، حيث يُعاني 50% من أسر العينة في لواء فقوع من مشكلة تدني مستوى الخدمات، وترتفع هذه النسبة في لواء القطرانة ولواء عي لتصل إلى 60 % و 52.5% على التوالي. وعندما سئل المبحوثين عن أهم المشكلات التي تواجههم وجد أن إجابات الأفراد متعددة ومختلفة ومن أهمها:

أ- ضـــعف المـــوارد المالية التي أدت إلى إهمال الجهات المسؤولة تطوير الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية، وبالتالي هجرة السكان إلى المناطق المجاورة والمدن الكبيرة.

ب- عدم توفر الخدمات الصحية بشكل متكامل، فالخدمات الصحية غير كافية، إضافة إلى عدم وجود مستشفيات في المنطقة أيضاً.

ج- نقص الخدمات التعليمية خصوصاً في المراحل الثانوية للذكور والإناث وهذا أحد أسباب تسرب الطلاب من المدارس، وقلة مراكز محو الأمية.

د- رداءة نوعـــية المياه وارتفاع نسبة الملوحة بها واستمرار انقطاع التيار الكهربائي وخاصة في فصل الشتاء.

وخلاصة القول، فقد قامت الحكومة بدور واضح في توفير الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية، ولكن نوعيتها دون طموحات السكان المستهدفين في الدراسة.

5.3.4 المشكلات الزراعية:

تكمـــنُ أهمـــية القطاع الزراعي في الأردن كونه مصدراً رئيساً للدخل وتحقيق الأمـــن الغذائـــي وتحـــسين الميزان التجاري، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن

64.5% من أسر العينة يمتلكون أراضٍ زراعية، إلا أن هذه الأسر تعاني من مشكلات زراعية تعيق عملية الإنتاج حسب رأيهم.

ويوضح الجدول (15) أن ما نسبته 61.6% من المزارعين يواجهون مشكلات زراعية، حيث يشكو 58.5% من أسر العينة في لواء عي من مشاكل زراعية، وترتفع هذه النسبة في لواء فقوع ولواء القطرانة لتصل إلى 61.5% و 69.2% على التوالي. وعندما سئل المبحوثين عن أهم المشكلات الزراعية التي تواجههم في منطقة الدراسة، وجد أن المزارعين لا يقومون باستغلال أراضيهم نتيجة لنقص المياه وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وعدم توفر الطرق الزراعية الجيدة. وبصورة عامة يمكن القول أن أهم المشكلات الزراعية، التي تواجه المزارعين تتفاوت من منطقة إلى أخرى، وذلك تبعاً لطبيعة المنطقة الجغرافية والمناخية وبالتالي طبيعة الإنتاج فيها.

6.3.4 مشكلات الثروة الحيوانية:

تشكل الأغنام (الضأن والماعز) العنصرين الرئيسين في الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة، وتعود أهمية الثروة الحيوانية في المنطقة كمصدر دخل وغذاء للسكان، ورفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة عند استخدام الطرق الحديثة في تربيتها.

ويوضح الجدول رقم (15) أن نسبة 53.3% من أسر العينة المنتجة للثروة الحيوانية في منطقة الدراسة تواجه مشكلات عديدة في إنتاج الثروة الحيوانية، ويصل أقصى حد لها في لواء القطرانة(60.8%) وأدنى حد لها في لواء فقوع(53.2%). وعندما سئل المبحوثين عن أهم مشكلات الثروة الحيوانية التي تواجههم وجد أن إجابات الأفراد حول هذه المشكلات كانت متعددة ومن أهمها: عدم توفر الأعلاف وعدم توفر المراعي، وعدم وجود مراكز الطب البيطري بصورة كافية، وعدم توفر اللقاحات والأدوية اللازمة في المراكز الموجودة، وعدم توفر المياه في المراعي ومشكلات حول صعوبة التصنيع، حيث يعتمدون على الطريقة التقليدية في تصنيع منتجاتهم.

وبالنظــر إلــى هذه المشكلات فإنه يمكن التغلب عليها عند وضع الخطط التنموية المــستقبلية ووضـــع البرامج الكفيلة لإزالة مثل هذه العوائق كإقامة المحميات الرعوية ودعم الأعلاف وتوفيرها، ودعم أسعار المنتجات للحد الذي يكفل للأسر المنتجة دخولاً معقولة تشجعهم على الاستمرار بهذا العمل وزيادة إنتاجيته.

الخلاصة:

مــن خــلال استعراضـــنا لنتائج الفصل السابق المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعــية لعينة الدراسة، تبين أنه على الرغم من مرور ما يزيد على أربعة عقود من تطبيق خطط وبرامج التنمية في الأردن، إلا أن منطقة الدراسة ما تزال تعاني ولم تطبق فيها هذه الخطط والبرامج بالمستوى المرغوب.

فقد أظهرت البيانات أن السكان يعانون من مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أهمها: انخفاض الدخل من جهة، وتدني مستوى الخدمات من جهة أخرى، حيث أن 77.4% من مجموع أسر العينة يعانون من مشكلة انخفاض الدخل، وهذا يؤثر على مستوى رفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم، فقد قدر خط الفقر المطلق لأسر العينة ب 313 ديناراً شهرياً، وأن 26.7% من أسر العينة تعيش تحت خط الفقر. كما لوحظ ارتفــاع معــدل البطالة والتي بلغت 18.4% وهي نسبة تفوق معدل البطالة السائد في الأردن، والــسبب الرئيــسي لذلك هو عدم توفر فرص العمل في المنطقة والناتج عن محدودية النشاط الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني)، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن منتجــي الثــروة الزراعية يعانون من مشكلات حقيقة تتعلق بارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج، وعدم توفر الطرق الزراعية الجيدة ونقص المياه وشُح الأمطار . أما مشكلات مربي الثروة الحيوانية فتتعلق بنقص الأعلاف، بسبب تكرار سنوات الجفاف الناتجة عن تدنــي ســقوط الأمطار والذي يؤدي بدوره إلى تدهور المراعي الطبيعية في منطقة الدراسة.

وعلـــى الـــرغم مـــن أن المخطط الأردني على قناعة بضرورة إحداث تطوير بالخـــدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية في منطقة الدراسة، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، فقد أظهرت بيانات الدراسة أن منطقة الدراسة تعاني من تدني مستوى الخدمات والبنية التحتية، مثل عدم توفر الخدمات الصحية بشكل جيد ومتكامل، إضافة إلى رداءة نوعية المياه وارتفاع نسبة الملوحة بها وتكرار إنقطاع التيار الكهرباء.

وبالنظـــر إلى هذه المشكلات فإنه لا بد من معالجتها عند وضع الخطط التنموية المستقبلية، ووضع البرامج الكفيلة لإزالة مثل هذه العوائق.

الفصل الخامس

برامج التنمية المقترحة

1.5 برامج التنمية المقترحة

إن رأي الـسكان المحليـين هو أفضل تعبير عن حاجتهم وشرط أساسي لنجاح المـشاريع التنموية، ويتناول هذا الجزء رأي المبحوثين حول برامج التنمية المرغوبة والملائمة لمنطقتهم، ويأتي الحرص على دراسة مثل هذه البرامج لما لها من تأثير على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الدراسة، وإحداث تغيرات شاملة تعمل على تحسين مستوى المعيشة للأفراد ورفاهيتهم وحل العديد من مشكلاتهم كمشكلة الفقر والـبطالة، حـيث يقترح سكان منطقة الدراسة بعض البرامج المرغوبة لديهم لمعالجة مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، والمتلائمة مع مواردهم ورغباتهم.

ويوضح (الجدول19) (شكل 12)، البرامج المقترحة للتنمية، وأهمها برنامج القـروض والمـنح الحكومية بنسبة 62.7% من مجموع المشروعات المقترحة، يليه بـرنامج الخدمات والبنية التحتية، والذي احتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية وبنسبة 61.6% من مجموع المؤيدين للبرامج المقترحة، ويأتي برنامج تحسين المراعي والثـروة الحيوانية بالمرتبة الثالثة وبنسبة 59.4%، وقد احتل برنامج التنمية الزراعية المركـز الـرابع مـن حـيث الأهمية النسبية وبنسبة 59.2%، ويأتي برنامج التعليم والتدريب المهني بالمرتبة الخامسة وبنسبة 39.9%، وأخيراً برنامج التنمية الصناعية إذ بلغت نسبة المؤيدين له 20.4% من المجموع الكلي للبرامج المقترحة.

ولـم تظهـر نـتائج التحليل وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء السكان بهذه التجمعات موضوع الدراسة حول برامج التنمية المقترحة، فيما عدا برنامج التنمية الزراعية وبرنامج تنمية المراعي والثروة الحيوانية، حيث كانت قيم مربع كاي (8.256) و (9.999) على التوالي عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجات الحرية (2) وقـد كانـت قيمة مربع كاي المعيارية (5.99)، وهذا يشير إلى تشابه معاناة السكان

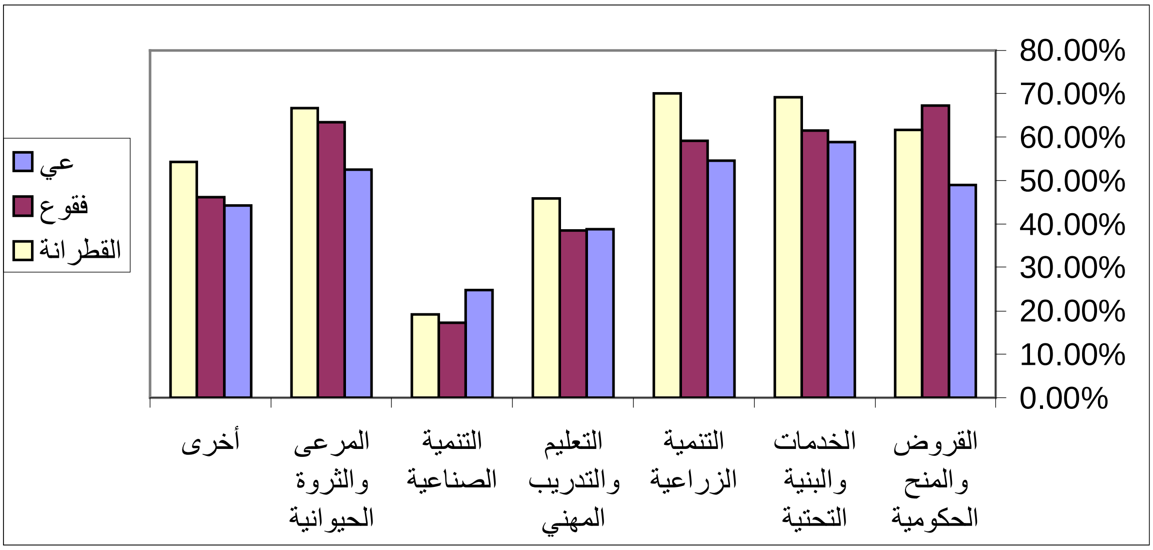
المحليين وتشابه مقترحاتهم لمعالجة مشكلاتهم، لذا لا بد من دعم الحكومة لهذه المشاريع التنموية المقترحة وتمويلها والإشراف عليها.

جدول رقم (19)

التوزيع النسبي لأسر العينة تبعاً لبرامج التنمية المفضلة في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	القروض والمنح الحكومية		الخدمات والبنية التحتية		التنمية الزراعية		التعليم والتدريب المهني		التنمية الصناعية		المرعى والثروة الحيوانية		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عي	166	48.9	165	58.5	154	54.6	109	38.7	70	24.8	148	52.5	125	44.3
فقوع	175	67.3	160	61.5	154	59.2	100	38.5	45	17.3	165	63.5	120	46.2
القطرانة	74	61.7	83	69.2	84	70	55	45.8	23	19.2	80	66.7	65	54.2
المجموع	415	62.7	408	61.6	392	59.2	264	39.9	138	20.4	393	59.4	310	48.2
قيمة مربع كاي	4.188		5.61		8.256		2.169		4.846		9.999		3.349	

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (12)

التوزيع النسبي لأسر العينة في منطقة الدراسة تبعاً لبرامج التنمية المفضلة في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

1.1.5 برنامج القروض والمنح الحكومية:

لقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن حوالي 77.5% من أسر العينة ذات دخول منخفضة (جدول15)، وهذه النسبة المرتفعة لا تشجع المواطنين على القيام بالمشاريع الصغيرة لتحسين دخولهم والحد من مشكلة الفقر والبطالة، لذا يعتبر برنامج القروض والمنح الحكومية من بين البرامج التي يرى السكان المحليين ضرورتها لتحسين مستوى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، إذ يطالب بهذا البرنامج ما نسبته 62.7% من أفراد العينة (جدول19)، وهذا يشير إلى رغبة السكان بإقامة مشاريع أسرية خاصة لتحسين دخولهم مثل المشاريع الزراعية وتربية الحيوانات والمهن التجارية والمشاريع الصناعية وغيرها.

ويوضح الجدول رقم (20) (شكل 13)، أن غالبية المطالبين ببرنامج التمويل الميسر من أفراد العينة يفضلون استثمار هذه القروض في الزراعة، واستصلاح الأراضي وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وشكلت هذه النسبة 83.7% من مجموع

المطالبـــين بهـــذا البـــرنامج وعددهم(554)، وتصل أقصى حد لها في لواء القطرانة (88.3%) وأدنـــى حد لها في لواء عي (79.4%)، وأحتل الاستثمار في تربية الثروة الحيوانية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية وذلك من خلال إنشاء مزارع للأغنام والـــدواجن وتوفيـــر الأعـــلاف، وشكلت حوالي 61.4% من مجموع المطالبين؛ بهذا البـــرنامج، وكانت أعلى نسبة مطالبة على مستوى منطقة الدراسة لهذه الغاية في لواء القطـــرانة حيث بلغت 66.7% من مجموع المطالبين في ذلك اللواء، يليهم لواء فقوع وكانـــت نـــسبتهم 60.8%، فـــي حين كانت أقل نسبة مطالبة لهذه الغاية في لواء عي وشكلت ما نسبته 56.7% من جملة المطالبين في ذلك اللواء. وكانت المرتبة الثالثة من حـــيث الأهمـــية النسبية لاستثمار التمويل في المشاريع التجارية والمهن الحرفية بنسبة 40.4% مـــن مجمـــوع المطالبين، وبلغت نسبة المطالبة في لواء القطرانة 60% من إجمالي المطالبين ويعزى ذلك لنشاط الحركة التجارية في هذا اللواء. في حين نجد أن استخدام هذا التمويل في المشاريع الصناعية مثل الصناعات الحرفية، وصناعة الأعلاف جـــاءت بالمـــرتبة الرابعة وبنسبة 18.9% خاصة في لواء القطرانة بنسبة (23.3%)، تلـــيها المـــشاريع الأخرى وبنسبة 12.2%، وتتمثل هذه المشاريع في إنشاء المساكن ومـــشاريع تحسين الدخل مثل الحدادة والنجارة. ويلاحظ أن معظم المطالبين ببرنامج الـــتمويل والمـــنح الحكومية يفضلون استثمار هذه القروض في الزراعة وتربية الثروة الحيوانـــية، وذلك لملاءمة الظروف الطبيعية للزراعة كما إنها حرفة تتلاءم مع الحياة التقليدية للسكان.

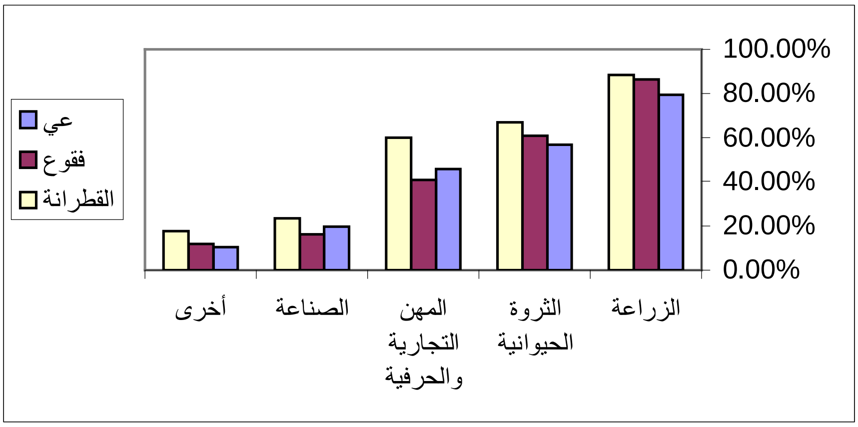
ولـــم تظهر نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان في منطقة الدراسة وتربية الثروة الحيوانية، في حين تظهر الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحـــصائية في الآراء حول المشاريع الزراعية والتجارية؛ بسبب اختلاف الاهتمام بهما حـــيث كانت قيمة مربع كاي 6.795 و 12.288 لكل منهما على التوالي عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 2 .

جدول رقم (20)

توزيع أسر العينة تبعاً للمشاريع المقترحة للاستثمار في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	الزراعة		الثروة الحيوانية		المهن التجارية والحرفية		الصناعة		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عي	224	79.4	160	56.7	129	45.7	55	19.5	29	10.3
فقوع	224	86.2	158	60.8	106	40.8	42	16.2	31	11.9
القطرانه	106	88.3	80	66.7	72	60	28	23.3	21	17.5
المجموع	554	83.7	398	61.4	307	46.4	125	18.9	81	12.2
قيمة مربع كاي	6.795		3.739		12.288		2.887		4.121	

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (13)

توزيع أسر العينة تبعاً للمشاريع المقترحة للاستثمار في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

2.1.5 الخدمات والبنية التحتية:

يعاني 52.9% من أفراد عينة الدراسة من مشكلة تدني مستوى الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية (جدول 15)، وعلى الرغم من جهود الحكومة بتوفير هذه الخدمات في منطقة الدراسة، إلا أن نتائج الدراسة أظهرت ما يعادل 61.6% من أسر العينة تطالب بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية بشكل أفضل في مناطقهم (جدول 19).

ويوضح الجدول رقم (21) وشكل(14)، أن هناك العديد من الخدمات التي يطالب السكان بتحسين مستواها، حيث يطالب السكان بتحسين وتطوير الخدمات التعليمية وبنسبة 96.5% من المجموع الكلي لأسر العينة، وتمثلت المطالبة بتحسين كوادر ومرافق الخدمات التعليمية وفتح مراكز لمحو الأمية، ومن المآخذ على الخدمات التعليمية في المنطقة سوء توزيع المدارس الثانوية مما يزيد من نسبة التسرب بعد المرحلة الإلزامية وتصل هذه المطالبة حدها الأقصى في لواء القطرانة بنسبة 98.3% من أسر العينة، في حين جاءت المطالبة بتحسين مستوى الخدمات الصحية بالمرتبة الثانية وبنسبة 85.3%، خاصة ما يتعلق ببناء مراكز صحية شاملة وتوفير أطباء مقيمين واختصاصين، وتصل هذه المطالبة في لواء القطرانة إلى 90%. وعلى الرغم من أن الشبكات الكهربائية بالأردن تغطي 99.5% من سكان المملكة، إلا أن السكان في منطقة الدراسة يطالبون بتحسين خدمة الكهرباء وقد بلغت نسبة المطالبة بذلك79.3% من المجموع الكلي لأفراد العينة، وترتفع هذه المطالبة في لواء القطرانة (88.3%) عن باقي الألوية موضوع الدراسة، وتتمثل الشكوى من هذه الخدمة باستمرار انقطاع التيار الكهربائي خاصة في فصل الشتاء بالإضافة لعدم إنارة العديد من الشوارع، كما يطالب العديد من السكان الذين يعيشون خارج التجمعات السكنية بتوصيل التيار الكهربائي لهم. وتأتي المطالبة بتحسين خدمات المياه بالمرتبة الرابعة وبنسبة 78.4% حيث يشكو السكان من رداءة نوعيتها، وارتفاع نسبة الملوحة بها وعدم انتظام وصولها بشكل مستمر، أما تطوير خدمات الاتصالات فتأتي بالمرتبة الخامسة ويشكل المطالبون بهذا البرنامج ما نسبته 52.2%.

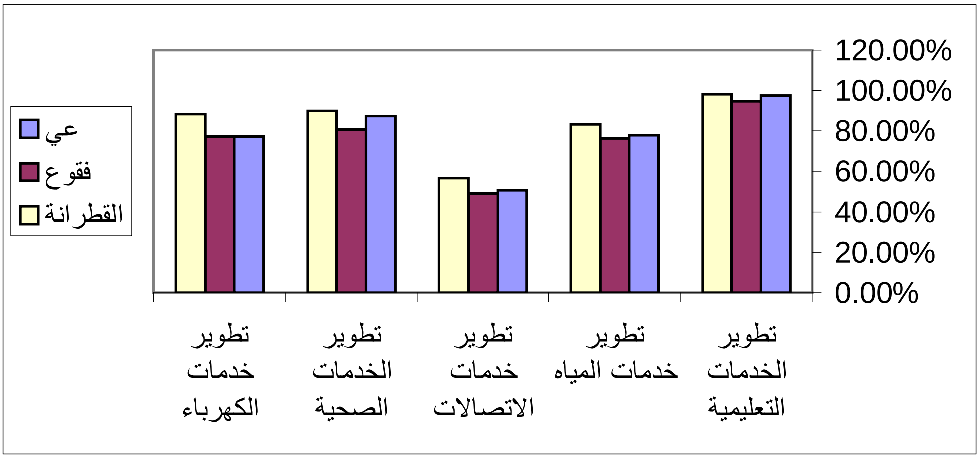
ولم تظهر نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء السكان في منطقة الدراسة حول الرغبة في تطوير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، فيما عدا برنامج تطوير الخدمات الصحية، وتطوير خدمات الكهرباء بسبب اختلاف الاهتمام بهما، حيث كانت قيمة مربع كاي هي 7.568 و 7.279 لكل منهما على التوالي عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 2 وقد كانت قيمة مربع كاي المعيارية 5.99.

جدول رقم (21)

توزيع أسر العينة تبعاً للرغبة في تحسين مستوى الخدمات في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	تطوير الخدمات التعليمية		تطوير خدمات المياه		تطوير خدمات الاتصالات		تطوير الخدمات الصحية		تطوير خدمات الكهرباء	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عي	275	97.5	220	78.0	143	50.7	247	87.6	218	77.3
فقوع	246	94.6	199	76.5	128	49.2	210	80.8	201	77.3
القطرانه	118	98.3	100	83.3	68	56.6	108	90.0	106	88.3
المجموع	639	96.5	519	78.4	339	52.2	565	85.3	525	79.3
قيمة مربع كاي	4.826		2.281		1.862		7.568		7.279	

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (14)

توزيع أسر العينة تبعاً للرغبة في تحسين مستوى الخدمات في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

3.1.5 برنامج تطوير المرعى والثروة الحيوانية:

تعتبـــر الثـــروة الحيوانـــية مكوناً رئيسياً من مكونات القطاع الزراعي، وتشكل مـــصدر دخـــل رئيس وذلك بسبب اعتماد نسبة كبيرة من السكان على تربية الماشية، ويوضـــح الجدول (15) أن 53.3% من أسر العينة يعانون من مشكلات تواجه الثروة الحيوانية، ويقترح 59.4% من أسر العينة بعض البرامج لتطويرها (جدول 19)، وإن أهم هذه البرامج توفير الأعلاف وتطوير المرعى وتوفير الخدمة البيطرية وتوفير المياه بالمرعى.

وقـــد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية (جدول22) (شكل 15)، أن 93.1% من مالكي الحيوان يطالبون بتوفير الأعلاف بأسعار تتناسب مع دخولهم، وتصل هذه النسبة في لواء القطرانة إلى أقصى حد لها 99.2% يليه لواء فقوع بنسبة 93.1% ثم لواء عي بنسبة 90.4%، وذلك لارتفاع أعداد الحيوانات بهذه المناطق. وجاءت المطالبة بتوفير الخدمة البيطرية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، وشكلت ما نسبته 37.9% من مجموع المطالبات، وترتفع نسبة المؤيدين لذلك في لواء فقوع ولواء القطرانة عنها فـــي لواء عي وذلك من خلال تأسيس مختبر للرقابة النوعية للقاحات البيطرية، ورفع

مـــستوى الكـــوادر العاملة في قطاع الصحة الحيوانية وزيادة عددها، ثم تأتي المطالبة بتطوير المرعى وبنسبة 23.3%، وذلك من خلال زراعة الشجيرات الرعوية وحمايتها مـــن الرعـــي الجائر والمبكر، وتوفير الكوادر المتخصصة في تنمية وإدارة المراعي وتعتبـــر آراء المبحوثين متقاربة في ألوية الدراسة، إذ تبلغ 25.2% في لواء عي يليه لواء القطرانة وبنسبة 23.3% ثم لواء فقوع وبنسبة 21.2%، في حين طالب 18.5% مـــن أفراد العينة بتوفير الماء بالمرعى عن طريق إنشاء خزانات أو آبار تجمع للمياه لاســـتخدامها كمخزون احتياطي للتخفيف من آثار نقص المياه خلال فصل الصيف أو فصول الجفاف.

وتـــشكل المنتجات الحيوانية مصدر غذاء تحتاجه المنطقة وتستورده، ولهذا فإن هذا المشروع جدير باهتمام الحكومة، وقد قامت الحكومة بجهود في هذا المجال أهمها إنـــشاء محمية اللجون ومحمية فقوع، ودعم الأعلاف وتحسين نوعيتها، وإضافة موارد علفيه جديدة وتحسين الخدمات البيطرية والصحية، والإرشاد وتشجيع المشاريع العائلية للإنتاج الحيواني إلاّ أن هذه الجهود ما زالت دون المستوى المطلوب.

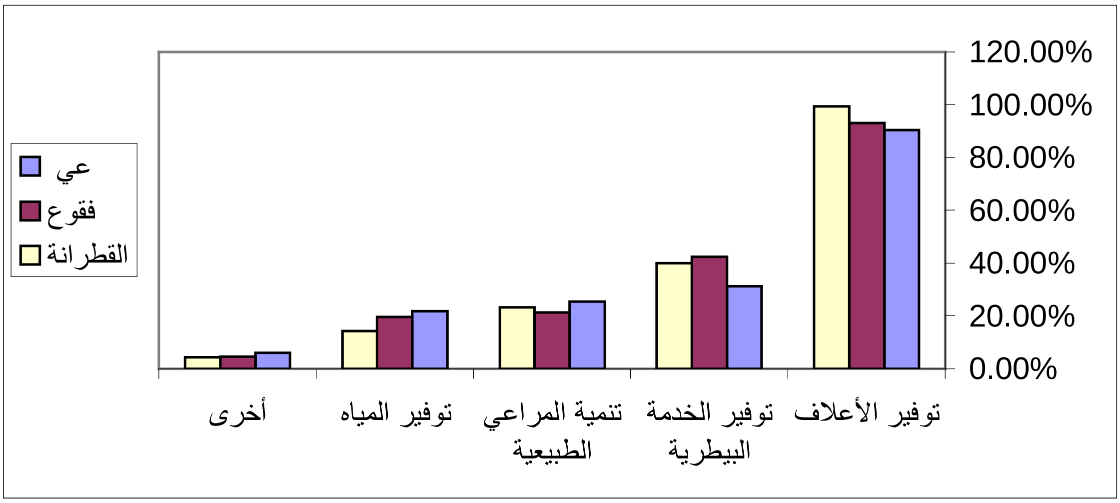
ولم تظهر نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء السكان في مـــنطقة الدراسة حول برامج تنمية المرعى ، وتوفير المياه فيها فيما عدا برنامج توفير الأعـــلاف وتوفير الخدمة البيطرية، بسبب اختلاف الحاجة إليها، حيث كانت قيم مربع كـــاي 9.948 و 9.939 لكـــل منهما على التوالي عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 2 وقد كانت قيمة مربع كاي المعيارية 5.99.

جدول رقم (22)

توزيع أسر العينة تبعاً للمطالبة في تحسين المرعى والثروة الحيوانية في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	توفير الأعلاف		توفير الخدمة البيطرية		تنمية المراعي الطبيعية		توفير المياه		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عي	255	90.4	88	31.2	71	25.2	61	21.6	17	6
فقوع	242	93.1	110	42.3	55	21.2	51	19.6	12	4.6
القطرانه	119	99.2	48	40	28	23.3	17	14.2	5	4.2
المجموع	616	93.1	251	37.9	154	23.3	129	18.5	34	4.9
قيمة مربع كاي	9.948		9.939		1.299		3.169		1.424	

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (15)

توزيع أسر العينة تبعاً للمطالبة في تحسين المرعى والثروة الحيوانية في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

4.1.5 برنامج التنمية الزراعية:

أظهـــرت نتائج الدراسة الميدانية أن 61.6% من أفراد العينة يشكون من بعض المشكلات الزراعية في مناطقهم (جدول15)، وأن نسبة 59.2% من أسر العينة تطالب ببعض البرامج لاستغلال الموارد الزراعية بفاعلية أكثر في مناطقهم (جدول19) خاصة مـــا يـــتعلق مـــنها باستـــصلاح الأراضي والتمويل الزراعي وتوفير المياه والإشراف الحكومي.

يوضح الجدول (23) شكل(16)، أن نسبة 90.5% من العاملين بالزراعة تطالب ببرنامج استصلاح الأراضي وصيانة التربة وتشجيرها، وترتفع هذه المطالبة في منطقة الدراسة حيث الأراضي أكثر وعورةً وانحداراً، وبلغت نسبة المطالبة في لواء القطرانة 91.7% ولـــواء عي 91.1% وفي لواء فقوع حوالي 89.2%، في حين تأتي المطالبة بدعم المزارعين بالتمويل والقروض الميسرة في المرتبة الثانية وبنسبة 88.4%، وذلك لتنفيذ المشاريع الزراعية الخاصة، وتوفير عناصر الإنتاج وترتفع هذه المطالبة في لواء عي ولواء فقوع بنسبة (89.4% و 85.4%) لكل منهما على التوالي وذلك لتوفر المياه بهمـــا، وجاءت المطالبة بتوفير المياه بوسائل الحصاد المائي في المرتبة الثالثة وكانت نسبتها 40.2%، من مجموع المطالبات وبلغت في لواء فقوع أعلى نسبة 43.5% يليه لـــواء عي بنسبة 39.4% ثم لواء القطرانة بنسبة 35%، وتكمن المطالبة بحفر البرك الترابية وإقامة السدود والحواجز على الأودية ومصبات المياه لحجزها والاستفادة منها عـــند الحاجـــة وهـــذا يحتاج لدعم حكومي مالي وفني، أما الإشراف الحكومي فتأتي المطالبة به في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية وبنسبة 37.7%، ووصلت أقصى حد لهـــا فـــي لواء فقوع بنسبة 43.5% وأدنى حد لها في لواء القطرانة بنسبة 30.7%، وتتمثل بتوفير المهندسين والمرشدين الزراعيين.

ويعد قطاع الزراعة مصدر دخل لنسبة كبيرة من سكان منطقة الدراسة، ولهذا قامـــت الحكـــومة بجهودها لتطوير هذا القطاع، خاصة ما يتعلق بزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، ودعم صغار المزارعين بقروض وحوافز تربطهم بالأرض.

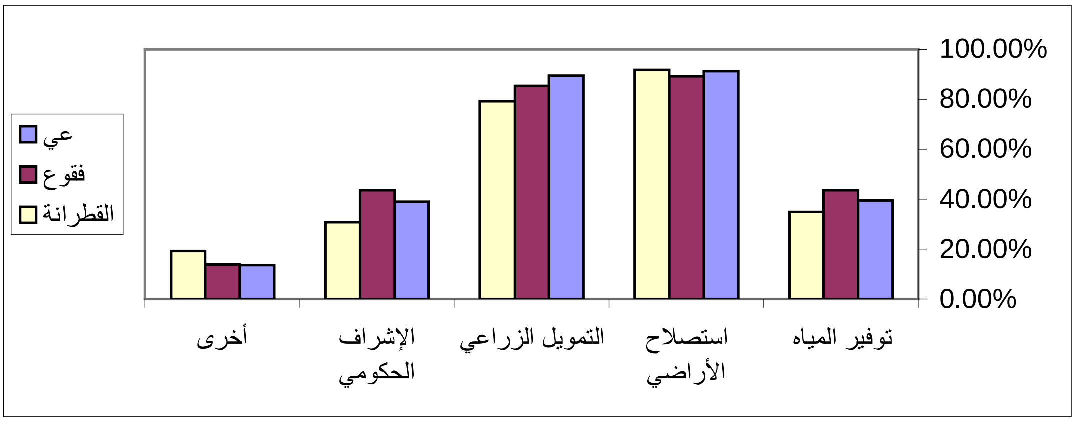
ولـــم تظهر نتائج الدراسة الميدانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء حـــول بـــرامج تطويـــر قطاع الزراعة في منطقة الدراسة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجـــات الحـــرية 2، فيما عدا برنامج التمويل الزراعي حيث كانت قيمة مربع كاي المعيارية 7.279 وذلك بسبب اختلاف الاهتمام به في منطقة الدراسة.

جدول رقم (23)

توزيع أسر العينة تبعاً للرغبة في أساليب تطوير الزراعة واستغلال الموارد المائية في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	توفير المياه		استصلاح الأراضي		التمويل الزراعي		الإشراف الحكومي		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عي	111	39.4	257	91.1	252	89.4	110	39	38	13.5
فقوع	113	43.5	232	89.2	222	85.4	113	43.5	36	13.8
القطرانه	42	35	110	91.7	95	79.2	37	30.8	23	19.2
المجموع	266	40.2	599	90.5	569	85.9	260	37.7	97	14.7
قيمة مربع كاي	2.583		0.808		7.279		5.473		2.304	

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (16)

توزيع أسر العينة تبعاً للرغبة في أساليب تطوير الزراعة واستغلال الموارد المائية في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

5.1.5 برنامج التدريب والتعليم المهني:

يأتي هذا البرنامج في المرتبة الخامسة من حيث اهتمام المطالبين به كوسيلة لتحسين مستوى المعيشة، ويتمثل هذا البرنامج بتأهيل وتدريب الشباب على حرف يصبحون قادرين فيها على إعالة أنفسهم ومواجهة مشكلات الفقر والبطالة، خاصة أولئك الذين تنقصهم الخبرة المهنية، وتظهر نتائج العينة أن 39.9% من الأفراد يطالبون بهذا البرنامج (جدول 19)، وأن معظم المشاريع التي يطالب بها أفراد العينة تتمثل في التدريب الحرفي والتدريب الخدمي والصناعي والتدريب الزراعي.

ويوضح الجدول رقم (24) وشكل(17)، أن المطالبة ببرنامج التدريب الحرفي كأعمال النجارة والحدادة قد حلت في المركز الأول من حيث أهميتها، إذ شكلت ما نسبته 69.3% من المطالبين بهذا البرنامج، وتبلغ نسبة المطالبة بهذا البرنامج في لواء القطرانة 73.3% يليها لواء فقوع ولواء عي بنسبة 68.4% و 73.3% على التوالي. أما فيما يتعلق بالتدريب الصناعي فقد بلغت نسبة المؤيدين لهذا البرنامج60.1% ويتمثل هذا البرنامج بالتدريب على صناعات الطوب والألبان والأعلاف، وتصل أقصى حد لها في لواء القطرانة وبنسبة 66.6% وأقل حد لها في لواء عي بنسبة 56.7%. ويأتي بالمرتبة الثالثة

من حيث الأهمية النسبية لأفراد العينة برنامج التدريب الخدمي كخدمة السياحة والخدمة الفندقية، وتصل نسبة المؤيدين له 51.7% من مجموع المطالبين بهذا البرنامج، وترتفع هذه النسبة في لواء القطرانة لتصل 54.2% وفي لواء عي 51.7% وفي لواء فقوع 49.2 %، وتزداد نسبة المطالبين ببرنامج التدريب الحرفي والصناعي والخدمي في منطقة الدراسة بسبب الحاجة لتنويع الدخل، أما المؤيدين لبرنامج التدريب الزراعي فيأتي بالدرجة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغت نسبة المطالبين به 33.8%، وترتفع المطالبة بهذا البرنامج في لواء عي ولواء فقوع عنها في لواء القطرانة، وذلك لملاءمة الظروف الطبيعية للزراعة البعلية واهتمام السكان بها.

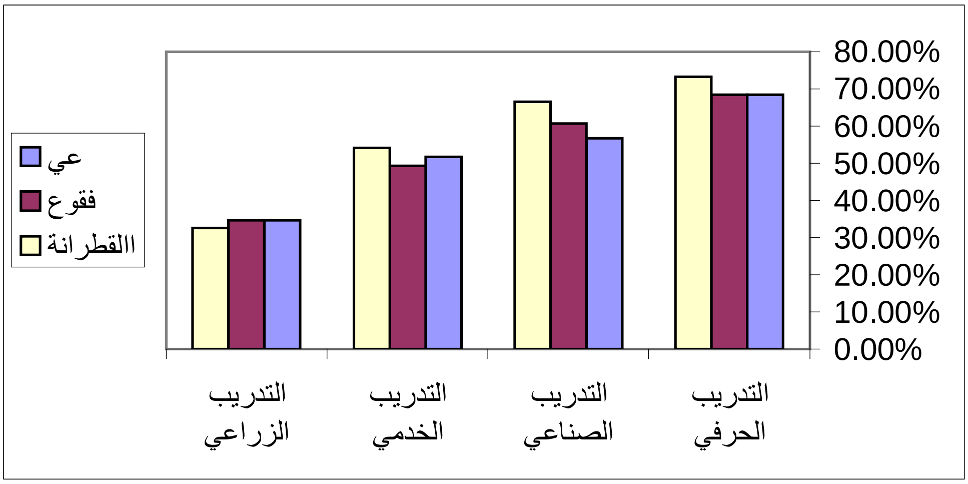
ولم تظهر الدراسة الميدانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان المحليين في المناطق التنموية، موضوع الدراسة حول برامج التدريب والتعليم المهني المقترحة عند مستوى الدلالة 0.05، ودرجات الحرية 2 وقد كانت قيمة مربع كاي المعيارية 5.99، وكانت قيم التحليل 1.102 و3.739 و 0.837 و 0.210 لبرامج التدريب الحرفي والصناعي والخدمي والزراعي على التوالي.

جدول رقم (24)

توزيع أسر العينة تبعاً للرغبة في التدريب والتعليم المهني في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	التدريب الحرفي		التدريب الصناعي		التدريب الخدمي		التدريب الزراعي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عي	193	68.4	160	56.7	146	51.7	98	34.7
فقوع	178	68.4	158	60.7	128	49.2	90	34.6
القطرانه	88	73.3	80	66.6	65	54.2	39	32.5
المجموع	459	69.3	398	60.1	342	51.7	227	33.8
قيمة مربع كاي	1.102		3.739		0.837		0.210	

المصدر: الدراسة الميدانية



شكل (17)

توزيع أسر العينة تبعاً للرغبة في التدريب والتعليم المهني في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

6.1.5 برنامج التنمية الصناعية:

تعد الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية القادرة على تحسين الدخل، وأن تطويرها بمنطقة الدراسة يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وخفض نسبة الفقر والبطالة، وتظهر نتائج الدراسة أن نحو 20.4% من أفراد العينة يطالبون بقيام مشاريع صناعية تدعمها الحكومة، وتعتمد على الخامات والموارد المتوفرة بالمنطقة (جدول 19)، وتتمثل هذه المشاريع الصناعية في الصناعات الحرفية وصناعة الألبان وصناعة رب البندورة وتصنيع وتجفيف الخضراوات والصناعات التقليدية الأخرى.

ويوضح الجدول رقم (25) شكل (18)، أن أهم الصناعات التي يطالب بها أفراد العينة، هي تطوير مصنعٍ للألبان بسبب الحاجة إليه لتزايد أعداد الحيوانات، وبلغت نسبة المطالبة به 52.6% من المجموع الكلي لهذا البرنامج، وترتفع هذه المطالبة في لواء القطرانة لتصل 62.5%، يليها لواء فقوع بنسبة 51.2% ثم لواء عي بنسبة 49.6 %، وجاءت المطالبة بتطوير مصنعٍ لرب البندورة في المرتبة الثانية وبنسبة 49.8% من مجموع المطالبين بهذا البرنامج، ويصل أقصى حد لها في لواء عي وبنسبة 52.1 % يليه لواء فقوع بنسبة 49.2%، وذلك لاهتمام السكان بزراعة هذا المحصول، وكانت

المطالبة بإنشاء مصنعٍ للمواد الغذائية لتجفيف وتعليب الخضراوات والفواكه للحد من المشكلات التسويقية في المرتبة الثالثة وشكلت نحو 34.3% من مجموع المطالبين بهذا البرنامج، واحتلت المطالبة بقيام مشاريع صناعية أخرى مثل الصناعات التقليدية، وصناعة الجلود وصناعة أعلاف الدواجن المرتبة الرابعة وبنسبة 23.3% من مجموع أفراد العينة.

ولأهمية قطاع الصناعة في تحسين مستوى معيشة السكان تبنت الحكومة برنامجاً يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان يتعلق بإنشاء المدن الصناعية مع توفير المرافق والخدمات اللازمة لها وتطوير وتوسيع الصناعات الحرفية، من خلال برامج التدريب المهني، لكنها مازالت دون المستوى المطلوب في منطقة الدراسة، لذلك فإن قيام مشاريع صناعية تقوم على استغلال الموارد المحلية في منطقة الدراسة، وتعمل على تحسين الدخل وخفض مستوى الفقر والبطالة أمر جدير باهتمام الحكومة.

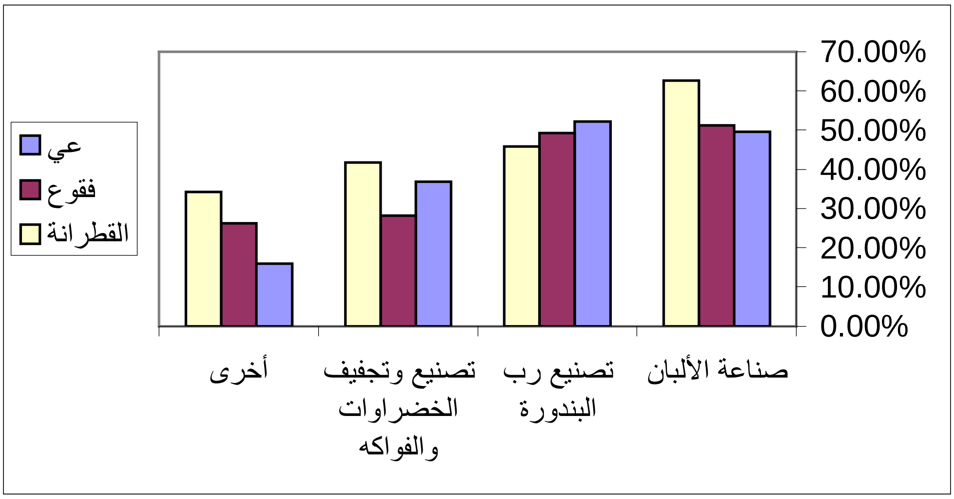
ولم تظهر نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان في منطقة الدراسة حول الرغبة بتطوير مصنعٍ لرب البندورة، ومصنعٍ للألبان عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 2 وقد كانت قيمة مربع كاي المعيارية 5.99 ، فيما عدا تصنيع وتجفيف الخضراوات والفواكه، والمشاريع الصناعية الأخرى، حيث كانت قيمة مربع كاي المعيارية 8.192 و 17.640 لكل منهما على التوالي، وذلك بسبب اختلاف الاهتمام بها في منطقة الدراسة.

جدول رقم (25)

توزيع أسر العينة تبعاً للتنمية الصناعية في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك.

اللواء	صناعة الألبان		تصنيع رب البندورة		تصنيع وتجفيف الخضروات والفواكه		أخرى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عي	140	49.6	147	52.1	104	36.9	45	16
فقوع	133	51.2	128	49.2	73	28.1	68	26.2
القطرانه	75	62.5	55	45.8	50	41.7	41	34.2
المجموع	348	52.6	330	49.8	227	34.3	154	23.3
قيمة مربع كاي	5.956		1.444		8.192		17.640	

المصدر: الدراسة الميدانية.



شكل (18)

توزيع أسر العينة تبعاً للتنمية الصناعية في ألوية عي وفقوع والقطرانة.

الخلاصة:

مـــن خـــلال استعراض نتائج هذا الفصل والمتعلقة ببرامج التنمية المقترحة في مـــنطقة الدراســـة، تبين أن تنمية المنطقة قد تتم من خلال استراتيجيات تنموية تساهم الحكـــومة فـــي تخطيطها وإدارتها وتنفيذها وتتفق مع أهداف ورغبات السكان، حيث يقتـــرح الـــسكان بعـــض المشاريع التي يمكن أن تقام في المنطقة وتوفير الإمكانيات التمويلية اللازمة لها، خاصة أن إمكانيات القوى العاملة والأرض موجودة إضافةً لرغبة المواطنين بإيجاد المشاريع الانتاجية التي تدر عليهم دخلاً .

وقـــد أظهـــرت نتائج الدراسة أن نسبة 62.7% من مجموع المطالبين اقترحوا بـــرنامج القـــروض والمنح الحكومية لدعم وتشجيع المشاريع الأسرية المدرة للدخل، كإقامـــة المـــشاريع الـــزراعية والحيوانية والمهنية والصناعية، بينما أن 61.6% من المطالبين اقترحوا برنامج تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية المتوفرة، أمـــا فـــيما يتعلق ببرنامج التنمية الزراعية وبرنامج تطوير المراعى والثروة الحيوانية فيتركز اهتمام السكان فيها على استصلاح الأراضي وتوفير الأعلاف والمياه، في حين قـــدر عـــدد الذين يؤيدون برنامج التعليم والتدريب المهني في المنطقة بنحو 39.9% مؤيداً، بهدف تأهيل وتشغيل القوى العاملة، كما يطالب السكان بإقامة مشاريع صناعية تقوم على استغلال الموارد المحلية.

وتشير نتائج الدراسة إلى اتفاق السكان على هذه البرامج، فيما عدا تلك المتعلقة بالتنمية الزراعية وتنمية المراعي والثروة الحيوانية، لاختلاف الاهتمام بهما، وهذا ما يتفق مع فرضيات الدراسة إلى حد كبير.

2.5 الخاتمة:

على الرغم من مرور أربعة عقود على تطبيق خطط وبرامج التنمية في الأردن إلا أن منطقة الدراسة بعيدة عن تحقيق مستويات اقتصادية واجتماعية ملائمة للسكان، ولا شـك أن هـذا الوضـع يؤثـر على مستوى رفاهية الأفراد في المنطقة ومستوى معيـشتهم. وتوضـح هذه الدراسة أن الظروف الطبيعية في المنطقة ملائمة للعديد من المـشاريع التنموية خاصة الزراعية والحيوانية فيها، وإن عدد الذكور فيها يفوق عدد الإناث وأن سكان منطقة الدراسة هم مجموعة فتية إذ أن 38% من مجموع الأفراد هم دون سن الخامسة عشر، كما أظهرت الدراسة أن متوسط حجم الأسرة قد بلغ 6.8 فرداً لكـل أسـرة، وهـذا يشير إلى ارتفاع معدل الإعالة وانخفاض نصيب الفرد من دخل الأسرة.

وللـنهوض بالتنمية لا بد أن يكون هناك خطة للقضاء على الأمية، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معدل الأمية مرتفع وبلغ 15.2% لفئة ذوي الأعمار أكثر من 15 عامـاً، وكانـت بين الإناث أعلى منها بين الذكور، وذلك لاستمرار الاتجاهات السلبية لأربـاب الأسر نحو تعليم المرأة. أما فيما يتعلق بخدمات الكهرباء والماء فقد وصلت نـسبة المـستفيدين منها إلى درجة قريبة من الإشباع في منطقة الدراسة، حيث تتوفر بنسبة عالية في المنطقة رغم الشكوى من جودة الخدمة.

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية للسكان فقد توصلت الدراسة إلى أن المنطقة لم تـنل إلا القليل برامج وخطط التنمية، فعلى الرغم من تطبيق خطط وبرامج التنمية في المملكـة فمـا تـزال معدلات الدخل متدنية في المنطقة، وبالنسبة لمصادر الدخل فإن غالبيـتها مـن العاملين في الوظائف الحكومية والعسكرية، ويعتمد عليها 56.8% من الأسـر فـي منطقة الدراسة. أما بالنسبة للثروة الزراعية والحيوانية فقد أوضحت هذه الدراسة أن أكثر من نصف أفراد العينة يملكون أراضٍ زراعية، وأن الظروف الطبيعية فـي المـنطقة تـشجع قـيام نشاط زراعي يتركز على المحاصيل الحقلية والشجرية

والخـــضراوات الـــصيفية، ولكن 47% من هذه الأراضي غير مستغل بسبب اعتماد الزراعة على الأمطار وتذبذب سقوطها من موسم لأخر وضعف المردود الذي أدى إلى عدم الاهتمام بها. كما تشير الدراسة إلى أن غالبية الأسر تقوم بتربية الضأن والماعـــز والجمـــال. ويـــواجه هذا القطاع مشاكل من أهمها نقص الأعلاف وارتفاع أســـعارها وقلـــة الأمطار. ويعتبر اعتماد معظم السكان في منطقة الدراسة على العمل الوظيفي كمصدر دخل رئيس، وضعف مصادر المياه من أهم المعوقات لتنمية القطاع الزراعـــي، ومـــا يزال هذا القطاع دون المستوى المطلوب مما ينعكس على المردود المادي لتلك الأسر وبالتالي على عملية التنمية.

كمـــا أوضحت هذه الدراسة أن السكان في الألوية الثلاث يعانون من مشكلات اقتـــصادية واجتماعـــية تتمـــثل في انخفاض مستوى الدخل، وارتفاع مستوى البطالة والمشكلات الزراعية، ومشكلات الثروة الحيوانية والخدمات والبنية التحتية ويكمن حلها ببـــرامج يقتـــرحها السكان، كما أظهرت نتائج الدراسة أن 26.7% من سكان الألوية الـــثلاث تعـــيش تحت خط الفقر الأجتهادي حيث يبلغ حد الفقر لأسرة مكونه من 5-6 أفراد في منطقة الدراسة هو 313 دينار أردني في الشهر، وهذا دون مستوى حد الفقر في الأردن والذي يبلغ 394 دينار، كما أن 18.4ة% من أفراد العينة هم عاطلون عن العمـــل، والـــسبب الرئيس هو عدم توفر فرص العمل في المنطقة وذلك ناتج عن قلة الاستثمار في منطقة الدراسة ومحدودية النشاط الاقتصادي.

وتشير هذه الدراسة إلى أن تنمية المنطقة قد تتم من خلال استراتيجيات تنموية تساهم الحكومة في تخطيطها وادارتها وتتفق مع أهداف ورغبات السكان، حيث يقترح الـــسكان بعض المشاريع التي يمكن أن تقام في المنطقة إذا توفرت الإمكانات المطلوبة للـــتمويل، حـــيث تتوفر القوى العاملة والأراضي بالإضافة إلى رغبة المواطنين بذلك ومنها: برنامج القروض والمنح الحكومية لدعم وتشجيع المشاريع الأسرية الخاصة التي يحتاجها السكان في منطقة الدراسة، وبرنامج الخدمات والبنية التحتية وأن المتوفر منها دون المـــستوى المطلوب، وتزداد المطالبة بتحسين الخدمات التعليمية والصحية بتوفير

المراكــز الصحية الشاملة وتوفير الكوادر والمرافق التعليمية للتقليل من أسباب تسرب الطلاب، أما برنامج التنمية الزراعية وبرنامج تطوير المرعى والثروة الحيوانية والتي تساعد في تنمية المنطقة، فيتركز اهتمام السكان فيها على استصلاح الأراضي وتوفير الأعــلاف والمــياه، أما ما يتعلق بمشاريع التعليم والتدريب المهني والمتمثلة بالتدريب المهني والصناعي وغيرهما فتزداد المطالبة به بهدف تأهيل وتشغيل القوى العاملة، كما يطالــب السكان بتحسين برنامج الصناعات التي تقوم على استغلال الموارد الزراعية المحلــية، والتــي تتركز بإقامة مشروع لتصنيع الألبان ومشتقاتها نظراً لوجود الثروة الحيوانية في المنطقة.

وتشير نتائج تحليل مربع كاي إلى ما يتفق مع فرضيات الدراسة، إذ يتفق السكان فــي الألــوية الثلاث موضوع الدراسة حول المشكلات التي تواجههم وبرامج التنمية المقتــرحة لحلها عدا برنامج التنمية الزراعية وتنمية المرعى والثروة الحيوانية، ويتفق الــسكان حــول بعض التفصيلات لكل برنامج مثل برنامج التنمية الزراعية وبرنامج الــتدريب والتعليم المهني والخدمات التعليمية والاتصالات والمياه، ومن ناحية أخرى يخــتلف الــسكان تــبعاً لاهــتماماتهم حول برامج تطوير المراعي والثروة الحيوانية، وبــرنامج قــروض المــشاريع الزراعية والمهن التجارية والحرفية وبرنامج تصنيع وتجفيف الخضراوات والفواكه، وبرنامج تطوير الخدمات الصحية وخدمات الكهرباء.

3.5 التوصيات

تقترح هذه الدراسة بعض التوصيات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الجهات الحكومية لعلها تسهم في تنمية المنطقة.

1- العمل على خفض نسبة الأمية ورفع المستوى التعليمي لأبناء المنطقة فالتعليم له الدور الأساسي في عملية التنمية، وهو شرط مسبق وضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- دعــم بــرنامج القــروض والمنح لإقامة مشاريع إنتاجية على مستوى الأفراد والمؤسسات للحد من البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل.

3- إنشاء مراكز للتدريب المهني ودعمها من أجل تدريب الأفراد وتوفير الحرفيين في المنطقة لما لذلك من أهمية في زيادة دخل الأسرة.

4- زيـــادة عدد المراكز الصحية الشاملة وتطوير المراكز الصحية الأولية لتصبح بالمستوى المطلوب، وخاصة في الوادي الأبيض وسد السلطاني.

5- دعم برامج التنمية الصناعية، وتوفير الحوافز لجذب الشركات الصناعية كوسيلة لزيادة الدخل ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

6- تحـــسين بـــرنامج خـــدمات البنـــية التحتية في المنطقة لضرورتها في التنمية الصناعية.

7- دعـــم الحكومة لبرامج التنمية الزراعية والثروة الحيوانية كوسيلة لتوفير الغذاء والدخل لغالبية السكان.

8- العمـــل على التوسع في إنشاء السدود الترابية لحفظ مياه الأمطار للحيلولة دون فقدانها واستخدامها للأغراض التنموية.

9- توفيـــر الأعلاف للمواشي ودعم أسعارها لأنها بارتفاع مستمر، وهذا لا يتناسب مع مستويات الدخل المنخفضة وتقلب المواسم على مربي الأغنام.

10- ضـــرورة الأخـــذ بالاعتـــبار بمواقف السكان حول مشكلاتهم وبرامج التنمية المقتـــرحة لحلهـــا من قبلهم، وذلك عند وضع الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية منطقة الدراسة.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبداح، زهير عبد الحميد الهادي (2003م)، **لواء الأغوار الشمالية: دراسة في جغرافية التنمية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان،الأردن.

بحيري،صلاح الدين (1973م)،**جغرافية الأردن**، ط1، مطبعة الشرق، عمان.

الجوهري، يسري (2001م)،**جغرافية التنمية**،ط1، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر.

حتر،أسمهان(1991م)، **الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة قضاء الموقر البادية الوسطى**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الحنيطي، محمد حرب (1991م)،"الفجوات التنموية بين المحافظات الأردنية"،**دراسات الجامعة الأردنية**، العدد (1)، المجلد (18)، ص ص7-8.

الحنيطي،دوخي عبد الرحيم (1997م)، **الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في تنمية البادية الأردنية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الموصل،بغداد.

الحوراني، هاني (1996)، **الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي**، دار سندباد للنشر، عمان، الأردن.

خريسات،جمال عبدالله (1997م)،**الواقع الاقتصادي في منطقة غور الأردن الشمالي**، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية،عمان.

التعداد السكاني (2004م)، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

الربابعة،أحمد (1988م)، **مقومات التنمية ومعوقاتها: دراسة تطبيقية في الريف الأردني**،ط1، منشورات الجامعة الأردنية،عمان.

الروماني، محمد (1995م)، **الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة البادية الجنوبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الزوكة، محمد خميس (1984م)،**التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية**،ط2،دار الجامعات المصرية.

دائـــرة الأحـــوال المدنـــية بمحافظة الكرك (2005م), بيانات غير منشورة، الكرك، الأردن.

دائرة الأرصاد الجوية –(2004م), قسم المناخ بيانات غير منشورة, عمان.

صـــالح، حـــسن عـــبد القـــادر (2002م)، **التوجـــية الجغرافـــي للتنمـــية الوطنـــية والإقليمـــية:دراســـة تطبيقـــية علـــى الـــوطن العربـــي**،دار وائـــل للنـــشر والتوزيع،عمان.

الصقور، محمد محمود (1986م)،**التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف:دراسة تطبيقية على الريف الأردني**، ط1، شقير وعكاشة للنشر والتوزيع، عمان.

الطـــيب، ســـعود (2002م)،"توزيـــع الدخل والفقر في محافظة الكرك"،**مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد (7)، المجلد (17)، ص ص 73-94.

الطـــيب، ســـعود وآخـــرون (1990م)، **الواقـــع الاقتـــصادي والاجتماعي لمحافظة الكـــرك**،دراسة ممولة من بنك تنمية المدن والقرى، صندوق التنمية الإقليمي، جامعة مؤتة،مؤتة، الأردن.

عابد،عـــبدالقادر (1982م)،**جيولوجـــيا الأردن صخوره تراكيبه معادنه ومياهه**، ط1، منشورات الجامعة الأردنية،عمان.

عـــثمان، ســـمير عبدالعظـــيم، وعبد المرسومي،سالم خلف (1989م)، **تنمية المجتمع الريفي**، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.

العثمان،حسين محمد(1992م)، **الخصائص الاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية التنموية فـــي الأردن وأســـلوب تنمينها: دراسة في تنمية المجتمعات المحلية**، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية،عمان.

العقاد،مـــدحت (1980م)، **مقدمـــة في التنمية والتخطيط**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

العمري، فاروق (1989)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ المشروعات التنموية في الأغوار الجنوبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

عـــيد، حـــسن (1984م)،**دراســـات فـــي التنمـــية الاجتماعـــية**، دار المعـــرفة الجامعية،الاسكندرية.

غنيمي، زين الدين عبد المقصود (1980م)، مشكلة التصحر في العالم الإسلامي،**مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية**،عدد21 شوال 1400ه،ص ص 18-27, الكويت.

كساسبة، صالح (1999م)،" الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروعي البوتاس والأسمنت في جنوب الأردن"، **مؤتة للبحوث والدراسات**،العدد 2،المجلد 14، ص ص 131-167 .

كساسبة، صالح (2001م)،" أثر مشروع تطوير وادي الأردن في لواء الشونة، دراسة في التنمية الريفية"، **مؤتة للبحوث والدراسات**،عدد 2،المجلد 16،ص ص 281 -284, الأردن.

كساسبة،صالح (2003م)، "البرامج المفضلة للتنمية في وادي عربة في الأردن"،**مؤتة للبحوث والدراسات**،عدد 3،المجلد 18،ص 181-212 ،الأردن.

اللوزي،سليمان وآخرون (1989م)،**الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان لواء المزار الجنوبي**،دراسة ممولة من جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.

مجلس الإعمار الأردني، **برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (1964-1970)**، عمان.

المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية (1972- 1975)، عمان.

المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية (1976 – 1980)، عمان.

المجلس القومي للتخطيط،خطة التنمية الخمسية (1981- 1985)، عمان.

مديرية زراعة محافظ الكرك، بيانات غير منشورة، (2005م).

المــصرف، هاشــم محمد يحي(2001م)،" **إدارة الأراضي المستدامة والسيطرة على التصحر في مشروع ري وبزل الرمادي**"،**مجلة الجغرافي العربي**،عدد(7)،ص 181-212،الأردن.

وزارة المياه والري الأردنية، بيانات غير منشورة (2005)، عمان، الأردن

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999)، **الندوة القومية حول الجوانب الفنية والاقتصادية لتحسين أساليب حماية الموارد المائية السطحية والجوفية**،المنعقدة في طرابلس للفترة 12-14-حزيران، ص 196.

النجفي، سالم (1987م)، **التنمية الاقتصادية الزراعية**،ط2، جامعة الموصل،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،بغداد.

الهلسة،دلال خليل(1987م)،**إنتاج الغذاء في لواء القصر**،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية،عمان.

الهيتي،نوزاد عبد الرحمن، والشمري،حسين عبدالله (2001م)، **التصحر - التحدي والاستجابة**، بدون دار نشر،عمان.

وزارة التخطيط الأردنية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1986-1990)، عمان.

وزارة التخطيط الأردنية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1993-1997)، عمان.

وزارة التخطيط الأردنية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1999-2003)، عمان.

وزارة التخطيط الأردنية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004-2006)، عمان.

وزارة الصناعة والتجارة (1990)، مديرية التخطيط والدراسات، التقرير السنوي.

ب- المراجع الأجنبية:

Domanski ,B . (1990) “Public Attitudes to Local Industrial Development and the Quality of life in Poland” , **Geoform** , Vol . 21 ,Number 2 ,pp 221-223 .

Gibson. L.G., etal., (1979) **A Citizen’s Handbook for Evaluating Community Impacts,** Dep. Of Geography and Regional Development , University of Arizona Publications, Tucson Az., USA.

Moormoon, D.(1959) **The Soils of East Jordan**, FAO, Report, No 1132, Rome.

Nasir, Naim (1982) **Regional Development and Planning in Jordan: Jordan valley authority 1973-1980,** unpublished Ph.D dissertation. The University of New York.U.S.A.

Peritore ,N.P.& Peritore, A.K.,(1990) Brazilian Attitudes Toward Agrarian Reform : AQ- Methoddogy Opinion Study of **a** Conflictual Issue**, The Journal of Developing Areas,** Number 24,pp 377

Salter, D., (1973) “Geography and Development” **Antipode,** Vol .5, Number 3, pp21-32.

Savage, V.,H., and Kishan, R.P., (1990) The Economic Impact of South West Texas State **University on Local Community of San Marcos**. **U.S.A**.

Smith, J. and Tweeten, L., (1976) “Attitudes Toward Rural Development Strategies in the Three Multicounty Economic Development Districts in Oklahoma”. **Journal of Community Development Society**. Vol .7, Number 2 ,pp108-109.

الملحق (أ)

استبانه مستقبل التنمية في ألوية عي وفقوع والقطرانة بمحافظة الكرك – جنوب الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان

مستقبل التنمية في ألوية عي وفقوع والقطرانة بمحافظة الكرك- جنوب الأردن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية والمتعلقة بمستقبل التنمية في ألوية عي وفقوع والقطرانة.علماً بأن الإجابة ستكون سرية ولأغراض البحث العلمي.

واقبلوا فائق الاحترام

الباحثة:

تاريخ الزيارة...................... وقت الزيارة......................

أولاً: معلومات عامة

1- الجنس........... العمر............... الحالة الاجتماعية...............

2- المؤهل العلمي

جامعي...... ثانوي....... إعدادي........ ابتدائي...... أمي.........

ثانياً: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان

3- ما عدد أفراد أسرتك؟

الذكور........... الإناث............ المجموع.............

4- ما مستوى تعليم أفراد أسرتك ممن يتجاوزون 15 عاماً؟

الذكور: جامعي....... ثانوي........ إعدادي........ ابتدائي...... أمي.......

الإناث: جامعي........ ثانوي........ إعدادي........ ابتدائي...... أمي.......

5- هل تتوفر الخدمات التالية في منزلك؟

الكهرباء: نعم............ لا.............

المـــاء: نعم.............. لا.............

6- ما مجموع الدخل السنوي لأسرتك وما مصدره؟

- مجموع الدخل السنوي أقل من 1000 .... ديناراً/العام

بين 1000 - 2000 .... ديناراً/العام

بين 2000 - 5000 .... ديناراً/العام

اكثر من 5000 .... ديناراً/العام

- مصدر الحصول على الدخل.

الوظائف.......... الزراعة والثروة الحيوانية........... المهن الخاصة...........

التقاعد............ أخرى.............

7- هل تمتلك أراض زراعية؟ نعم............ لا...............

8- إذا كنت تمتلك أراض زراعية ما مساحتها؟................. دونم

- ما المساحة التي تستغلها بنفسك؟........................... دونم

- ما المساحة التي تؤجرها؟................................ دونم

- ما المساحة التي تشارك بها؟............................ دونم

9- ما نسبة المساحة المحصولية التي تزرعها من المحاصيل التالية؟

الحقلية........% الزيتون.........% الخضراوات........% الكرمة.......%

أخرى..........%

10- هل تمتلك الحيوان؟ نعم............. لا.................

11- إذا كنت تمتلك الحيوان ما نوعه وما عدده؟

النوع............................. العدد..................

ثالثاً: مشكلات السكان الاقتصادية والاجتماعية.

12- ما هي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهك؟

انخفاض الدخل.............. البطالة............ المشكلات الزراعية............

مــشكلات الثــروة الحيوانية........... تدني مستوى الخدمات الاجتماعية...........

أخرى...........

13- ما عدد أفراد أسرتك العاملين والعاطلين عن العمل ممن هم في سن العمل؟

عدد العاملين: الذكور............... الإناث.................

عدد العاطلين: الذكور............... الإناث.................

14- ما هو المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل من أفراد أسرتك؟

الذكور: جامعي...... ثانوي....... إعدادي........ ابتدائي...... أمي.......

الإناث: جامعي...... ثانوي........ إعدادي........ ابتدائي....... أمي.......

15- ما مدة تعطل أفراد أسرتك العاطلين عن العمل؟

6 شهور........... سنة........... سنتين وأكثر............

16- ما هو سبب البطالة للعاطلين عن العمل في أسرتك؟

عدم توفر فرص عمل............. عدم توفر الخبرة..............

منافسة العمال الأجانب............ عدم ملاءمة العمل............

أخرى................

17- ما عدد الراغبين بالعمل خارج المنطقة من أسرتك؟................

18- ما عدد العاملين خارج المنطقة من أسرتك؟.......................

19- مـــا هـــو فـــي اعـــتقادك مستوى الفقر للعائلة المكونة من 5-6 أفراد؟........
ديناراً/الشهر

رابعاً: برامج التنمية المقترحة.

20- ما هو برنامج التنمية الذي ترغبه لحل مشكلات مجتمعك؟

القروض والمنح الحكومية........... الخدمات والبنية التحتية.............

التنمية الزراعية..................... التعليم والتدريب المهني.............

التنمية الصناعية..................... تطوير المراعي والثروة الحيوانية.........

أخرى.....................

21- ما هو برنامج التنمية الصناعية الذي ترغبه في منطقتك؟

تصنيع رب البندورة............... صناعة الألبان................

تصنيع وتجفيف الخضراوات والفواكه.............. أخرى.........

22- ما هو برنامج التدريب والتعليم المهني الذي ترغبه في منطقتك؟

التدريب الحرفي.............. التدريب الصناعي............

التدريب الخدمي.............. التدريب الزراعي............

23- هل من الضروري دعم الحكومة لبرامج التنمية؟

نعم...................... لا......................

24- ما مجالات استخدام القروض والمنح الممكن الحصول عليها من الحكومة؟

الصناعة............. الزراعة............... المهن.............

الحيوان............... أخرى...............

25- ما هي مجالات تنمية الحيوان والمراعي الطبيعية في منطقتك؟

توفير الأعلاف المدعومة............ الرعاية البيطرية.............

تنمية المراعي الطبيعية............... توفير المياه..................

أخرى................

26- ما هي مجالات تطوير المياه والزراعة في منطقتك؟

توفير المياه......... استصلاح الأراضي........... التمويل الزراعي...........

الإشراف الحكومي................. أخرى.................

27- هل تعتقد بضرورة تطوير برامج الخدمات والبنية التحتية التالية في منطقتك؟

التعليم........... المياه...........الاتصالات.......... الصحة..............

الكهرباء.

28- هل هناك ملاحظات أخرى تريد ذكرها؟....................................

....